النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 563 ■ من 4 الى 10 يوليوز 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

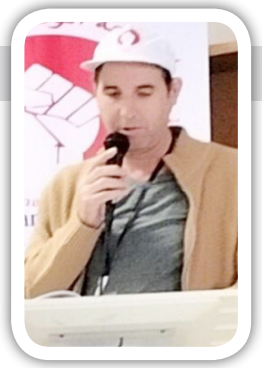

اشنيفخ علي:

ضيف العدد

استطاع الحراك التعليمي الأخير ان يعيد للاحتجاج الميداني بريقه وفعاليته

15

تصاعد اليمين المتطرف الأوربي: أزمة الرأسمالية وديمقراطية الإنابة

10

الدولة اجتماعية في اتجاه وحيد وتلك هي خاصيتها

06

الحراك التعليمي: قراءة في مجرياته ومخرجاته وتدبيره نقابيا

09 08 07

كلمة العدد:

نجاح المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي نفس جديد للحزب

انهى المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي أشغاله يوم 30 يونيو بانتخاب لجنة وطنية من 32 رفيقة ورفيق، ومكتب وطني من 11 رفيقة. هكذا يكون الحزب قد أنجز مؤتمرات قطاعيه الشبيبي والنسائي انسجاما مع خلاصات وقرارات المؤتمر الوطني الخامس المنعقد في شهر يوليوز 2022. كان من الطبيعي أن يكون المؤتمر الوطني الثالث للقطاع مؤتمرا نوعيا وتجسيدا لإرادة مناضلات ومناضلي حزبنا على إجراء ملائمة سديدة بين عمل وتوجهات وممارسات قطاع النساء مع أطروحات المؤتمر الوطني الخامس التي أسست وأطلقت عملية بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي، حزب النهج الديمقراطي العمالي. وبالرجوع الى الخط التنظيمي لحزبنا فإن قطاعي الشبيبة والنساء هما جزء لا يتجزأ من البنية التنظيمية والايديولوجية والسياسية للحزب. ولأنهما كذلك، فهما يشتغلان ضمن افقه النظري والسياسي والتنظيمي وليس قطاعين مستقلين عن الحزب. لقد حظيت هذه النقطة باهتمام بالغ من طرف القطاع وأثناء التحضير للمؤتمر الوطني الثالث وعكسته بشكل جلي وواضح مشاريع الأوراق المعدة من طرف اللجنة التحضيرية والتي ناقشتها فروع الحزب نقاشا واسعا وديمقراطيا في الجموعات العامة المخصصة لذلك تحت إشراف القيادة المركزية والجهوية والمحلية بالفروع. ومن اجل إنضاج النقاش والحوار الرفاقي تم تنظيم ندوات داخلية وإشعاعية وفتح صفحات النشرة الداخلية وباب الرأي في الجريدة المركزية «النهج الديمقراطي».

عشية انعقاد المؤتمر الوطني الثالث نظم القطاع النسائي ندوة دولية تحت إشراف القيادة المركزية للحزب، وكانت ندوة ناجحة من حيث الحضور ومن حيث المضامين التي تم استعراضها في هذه الندوة، وقد احتل فيها التضامن مع المرأة الفلسطينية وهي تقاوم وتنخرط في انتفاضة طوفان الأقصى وتنظم الصمود البطولي للشعب الفلسطيني الذي يتعرض إلى الإبادة الجماعية على أيدي العدو الصهيوني والامبريالي الأمريكي والأوروبي الغربي، وتم التضامن مع المرأة السودانية التي تشارك في الثورة السودانية المجيدة وكان لمشاركة مناضلات فلسطينيات وسودانيات ومن تونس ومن الحزب الاشتراكي الثوري الماركسي اللينيني بالولايات المتحدة الأمريكية اغناء للندوة وتحقيق أهدافها.

هنيئا بنجاح المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي وبانتخابه إلى قيادة سياسية متمكنة من الخط السياسي والنظري للحزب، وعازمة على رفع أداء القطاع لكي يكون على رأس عملية انجاز شعارنا الراهن من اجل بلترة وتقوية وتصليب الحزب، وهو الشعار الذي أقرته لجنتنا المركزية ليوجه جميع برامجنا السنوية في أفق عقد المؤتمر الوطني السادس للحزب. ونحن على بعد سنتين عن المؤتمر الوطني الخامس والذي أعلن عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية، حزب النهج الديمقراطي العمالي، وبعد انتهاء أشغال المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي بنجاح حقيقي بحيث وضع القطاع على سكة الإسهام الحماسي وبنكران الذات والمزيد من بدل التضحيات ضمن العمل النضالي الجماعي، فبذلك يكون قطاع نساء الحزب قد أعطى نفسا جديدا لعملية تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة تحت راية الماركسية اللينينية كنظرية موجهة ومرشدة بمنهجها المادي الجدلي للتغلب على المشاكل التي تعترض عملية البناء والتأسيس.

سيتمكن قطاع حزبنا في المجال النسائي من المضي قدما في انجاز وبلورة الخطوات الملموسة العملية والسياسية من اجل بناء جبهة نسائية مكافحة ضد الاستغلال الطبقي والاستبداد وكل مظاهر الاضطهاد، وهو شعار المؤتمر الذي تمت مناقشته بشكل واسع في اللجنة التحضيرية وفي الفروع ونال اتفاق الأغلبية الواسعة. فهنيئا لحزبنا بهذا الانجاز النوعي، وأملنا عظيم في أن نكون في مستوى المهام وتطلعات المرأة العاملة والكادحة والفلاحة والمثقفات الثوريات وجميع نساء شعبنا الطامحات للتحرر من ربقة الاستغلال الطبقي وجميع أشكال الاضطهاد، وان يتم ربط هذا النضال بكافة أشكال الصراع السياسي الطبقي ببلادنا من اجل هزم سلطة الرأسمال وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية الفيدرالية في أفق بناء المجتمع الاشتراكي على طريق القضاء على استغلال الإنسان للإنسان وإقامة المجتمع الشيوعي.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ينهي أشغال مؤتمره الوطني الثالث ويجدد قيادته

تحت شعار: «من أجل جبهة نسائية مكافحة ضد الاستغلال الطبقي والاستبداد وكل مظاهر الاضطهاد»

انعقد المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي يومي 29 و30 يونيو 2024 بالمقر المركزي للحزب بالرباط، وبعد المناقشة والمصادقة على التقرير السياسي والوثيقة التحضيرية،

انتخب المؤتمر لجنة وطنية للقطاع النسائي مكونة من 32 رفيقة ورفيقا، من ضمنهم 4 رفاق، ومكتبا وطنيا يضم إحدى عشرة رفيقة،

وتم انتخاب الرفيقة زهرة حكيمي كاتبة عامة للقطاع النسائي .

الرباط في 30 يونيو 2024

كلمة الأمين العام في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

الرفيقات والرفاق،
الصديقات والأصدقاء،
ممثلات وممثلو القوى الصديقة الحاضرة معنا،
الحضور الكريم،

باسم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي نحييكن/م تحية النضال والصمود والوفاء للشهيدات والشهداء، ونرحب بكن/م ونشكركن/ن على حضوركن/م في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي لحزبنا.

كما نحيي حضور الرفقية ممثلة عاملات «سيكوميك»، والرفيقة عن العاملات الزراعيات،

الرفيقات والرفاق، الحضور الكريم،

ها نحن، مرة أخرى، أمام استحقاق سياسي وتنظيمي جديد في مسيرة حزبنا، استحقاق نعتبره محطة سياسية هامة ستساهم بالتأكيد في تقوية حزبنا وتعزيز دوره النضالي وترسيخ وتدعيم توجهه الفكري والسياسي والتنظيمي والنضالي الماركسي اللينيني الذي كرسه المؤتمر الوطني الخامس للحزب بإعلانه تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة كمهمة آنية وضرورية لتحرر شعبنا وطبقته العاملة من الاستبداد والديكتاتورية والفساد والتبعية، وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي تكون فيه السلطة والسيادة للشعب يمارسها بكل حرية.

ايتها الرفيقات أيها الرفاق، الحضور الكريم،

ينعقد مؤتمر قطاعنا النسائي هذا في ظل شروط سياسية صعبة ومعقدة تتسم بتفاق الأزمة العامة لنظام الرأسمالية التبعية السائد في المغرب على كافة المستويات :

-أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة تكرسها السياسات الطبقية النيوليبرالية المفترسة بالهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة والشعب المغربي في الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والوظيفة العمومية والتقاعد والشغل...أزمة يؤدي الشعب المغربي ثمنها غاليا من عيشه وصحته وتعليم ابناءه ...

-تصاعد الاستبداد والقمع المخزني من خلال تشديد الهجوم على الحريات العامة عبر القمع والاعتقالات والمحاكمات الجائرة والصورية في حق المناضلين/ات والصحفيين والمدونين ونشطاء التواصل الاجتماعي والمناضلي الحراكات الشعبية كما حدث مؤخرا في فكيك.

-تعميق سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني الفاشي العنصري الذي يمارس أبشع أشكال حروب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتجويع والحصار الشامل في حق الشعب الفلسطيني بهدف تهجيره وتصفية قضيته بدعم ومشاركة من طرف الامبريالية الامريكية وحلفاءها. هذه السياسة التطبيعية تعكس الارتباط العضوي الكلي للنظام المخزني بالتحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي وفقدانه لاستقلال القرار السياسي والسيادي.

الرفيقات والرفاق، الحضور الكريم،

إننا أمام وضع خطير تعيشه بلادنا يفرض علينا مهاما نضالية جسيمة في مواجهة الاستبداد المخزني والتبعية للعدو الامبريالي الصهيوني. لكن بوعينا بطبيعة المرحلة و تحدياتها وبإرادتنا الجماعية ونضالنا الوحدوي المستند إلى القاعدة العمالية والشعبية نستطيع مواجهة التحديات وربح الرهانات وتحقيق أهداف شعبنا في التحرر والديمقراطية.

إن الشعار الذي تم اختيار للمؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي لحزبنا وهو «من أجل بناء جبهة نسائية مكافحة لمواجهة الاستغلال الطبقي والاستبداد وكل مظاهر الاضطهاد» هو شعار صائب يعكس بوضوح التوجه الوحدوي لحزبنا، كخيار استراتيجي، لتوحيد النضال اليساري الديمقراطي التقدمي بصفة عامة، والنضال النسائي اليساري وتقويته وتعزيزه كواجهة للنضال ضد الاستغلال الطبقي والاستبداد المخزني وضد كافة أشكال الاضطهاد وعلى الخصوص التي تتعرض لها النساء العاملات والكادحات اللواتي يعتبرن أكبر وأكثر ضحايا نظام الاستغلال والقهر الطبقي والتمييز بكافة أشكاله.

الرفاق/ات

إن المكتب السياسي للحزب، إذ يتمنى للمؤتمر الوطني النجاح والتوفيق في أشغاله فإنه يعتبر أن النجاح الحقيقي هو الانخراط بعزيمة وحيوية أكثر في ترجمة شعار « بلترة وتقوية وتصليب الحزب» على أرض الواقع من خلال التجذر وسط العاملات والكادحات ونشر الفكر الثوري والتقدمي وسطهن والمساهمة في تأطيرهن وتنظيمهن.

وفي الأخير، ونحن في هذا العرس النضالي من أن نجدد تضامننا مع :

-جميع النساء ضحايا القهر والاستغلال الطبقي والاضطهاد الرأسمالي والرجعي والحروب والعنصرية... ومنهن نساء فلسطين والسودان.

- مع الشعب الفلسطيني في مقاومته الوطنية ضد الحرب الامبريالية الصهيونية الرجعية التي تشن ضده.

-التضامن مع كافة النضالات العمالية والشعبية ومنها نضالات «سيكوميك» والعمال/ات الزراعيين/ات.

-التضامن مع نضالات كافة الشعوب ومنها شعب بوليفيا الذي أحبط محاولة الانقلاب على نظامه الديمقراطي من طرف الامبريالية الامريكية وعملاءها الفاشيين في الجيش البوليفي.

-التضامن مع المعتقلين السياسيين وأمهاتهم وزوجاتهم وأخواتهم وأسرهم، والمطالبة بإطلاق سراحهم فورا.

لكن ولكم منا كل التقدير والاحترام، ومسيرتنا متواصلة من أجل تحرر شعبنا وبناء الديمقراطية الحقيقية على طريق الاشتراكية والشيوعية.

الرباط في 29 يونيو 2024.

بيان صادر عن الجمع العام لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب

على إثر انعقاد الجمع العام لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب بدعوة من المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف تحت شعار: «مواصلة النضال من أجل الحقيقة، الإنصاف، الذاكرة، العدالة وعدم التكرار وفاء لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» صبيحة يوم الأحد 30 يونيو 2024 بالدار البيضاء تزامنا مع الاحتفاء باليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب (26يونيو 2023)، و تزامنا أيضا مع إحياء ذكرى المجزرة الرهيبة بالدار البيضاء، يوم 20 يونيو 1981 التي لن تنسى وبعد استحضار كل المداخلات التي ساهمت بقدر كبير في إغناء النقاش حول مسار معالجة ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، وبالرجوع إلى صيرورة هذه المعالجة في شموليتها خلال المحطات الأساسية وإلى غاية هذا اليوم وما يمكن استنتاجه من ملاحظات موضوعية إزاءها، ومدى تأثرها بنضال الضحايا والعائلات والمجتمع المدني الوطني والدولي. وعلى ضوء خلاصات الندوة الدولية المنظمة من طرف هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حول مسار الإنصاف والمصالحة بالمغرب وكذا التوصيات الصادرة عن المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في مؤتمراته، وبعد استحضار المذكرة المعدة من طرف المنتدى للترافع من أجل آلية وطنية لاستكمال الحقيقة والتقارير الصادرة عن المؤسسات الرسمية التنفيذية والاستشارية بخصوص الاختفاء القسري وكلها تنحو نفس المنحى ألا وهو عدم إجلاء الحقيقة كاملة حول الاختفاء القسري، وآخرها تقديم الدولة المغربية للتقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري والذي يروم إلى طي صفحة الماضي دون معرفة الحقيقة، أصبح من الضروري أن يحظى هذا الملف باهتمام ووعي متجدد حيث أضحت المطالبة بتسريع تأسيس و إقرار آلية وطنية للكشف عن الحقيقة الكاملة في ملف المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري أمرا مستعجلا لا يقبل التأجيل . ونظرا لتعثر الملف نحو الحل النهائي والمنصف لهذا فإن الجمع العام لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب:

- يثمن دعوة المكتب التنفيذي عقد هذا الجمع العام للعائلات.

- يثمن القرار القاضي بالدعوة لوقفة يوم 30يونيو تنفيذا واعمال الالتزام بتنظيم وقفات دورية للحقيقة

- يعلن للرأي العام الوطني والدولي أن ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلادنا وبالخصوص ملف المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري لا زال مفتوحا حيث الحقيقة الكاملة لا زالت غائبة كليا أو جزئيا، جبر الأضرار الفردية والجماعية تعرف تعثرا وبطئا في التنفيذ ومظاهر التكرار .

- يعبر عن إدانته ورفضه محاولة إغلاق ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوف الإنسان وخصوصا قضية المختطفين مجهولي المصير ويذكر أنه في المغرب - مع الأسف الشديد -لا تزال العشرات من العائلات، ومنذ مدة طويلة، تنتظر الكشف عن مصير ذويها، ويسجل المنحى التراجعي لدى الدولة المغربية بخصوص احترام حقوق الإنسان (الاعتقال السياسي، قمع الحريات، التضييق على المعارضين....).

كما يذكر الجمع بالمطالب الأساسية لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب:

1. تحديد مصير المختطفين مجهولي المصير بإطلاق سراح الأحياء منهم وتسليم رفاة المتوفين منهم بعد التأكد من هوياتهم

2. الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال والإعدامات التعسفية، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها .

2. العمل على التأسيس وإنشاء الآلية الوطنية لاستكمال الحقيقة،

3.رد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم بالكشف عن نتائج التحاليل الجينية والأنثروبولوجيا لتسوية قضية الرفات وتأهيل المدافن وحفظ الذاكرة والاعتذار مع إبعاد الجلادين السابقين من مراكز المسؤولية وإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

4.التعجيل باستكمال جبر الضرر الفردي والجماعي والإدماج الاجتماعي لذوي الحقوق وتمكين الضحايا من كافة حقوقهم كالتغطية الصحية الشاملة والمجانية من أدوية ومعالجة واستشفاء، والحق في التقاعد وتسوية الوضعية الإدارية والمالية ونخص بالذكر ضحايا تازمامارت.

5. نشر اللوائح الكاملة لضحايا الاختفاء القسري وتضمينها كل المعلومات الأساسية.

6. الحفاظ الايجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال التحفظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفردية والجماعية، وتحويلها إلى أماكن للذاكرة.

7. تمكين الضحايا وذوي الحقوق وكافة المهتمين من الاطلاع على الأرشيف وعلى ملفاتهم.

8. يعبر عن تضامنه المطلق مع شهداء الشعب الفلسطيني و يندد بالانتهاكات الجسيمة و الإبادة الجماعية التي يقترفها الكيان الصهيوني العنصري، و مساندته لنضالات الشعب المغربي وفي مقدمتها حراك فجيج حول الماء ويدعو جميع المناضلات والمناضلين العمل على الكشف عن الحقيقة ومصير المختفين قسرا وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويستنكر الردة الحقوقية التي تتجلى في قمع المناضلين المخلصين وعودة الاعتقال السياسي والتضييق على الحريات العامة كالتظاهر السلمي وحرية التعبير

وفي الأخير يدعو الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية إلى مزيد من النضال والتفكير في وضع آليات جديدة وفعالة للترافع وتقويم مسار تسوية ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان واستدراك ما يمكن استدراكه إنصافا للضحايا ولذاكرتهم بما فيها العمل على التأسيس وإنشاء الآلية الوطنية لاستكمال للحقيقة.

البيضاء في 30يونيو 2020

شبكة تقاطع تدين حرب الابادة وتتضامن مع النضالات العمالية

في إطار لقاءاتها العادية، عقدت لجنة المتابعة الوطنية لشبكة «تقاطع» للدفاع عن الحقوق الشغلية، اجتماعا يوم الثلاثاء 25 يونيو 2024 خصص لدراسة نقط جدول الاعمال الذي انصب حول مستجدات واقع الشغل، والظروف الدولية والوطنية الصعبة التي ينعقد فيها هذا الاجتماع، ومن بينها على الخصوص ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأعزل من مجازر شنيعة ضد الأطفال والنساء والمدنيين، وتدمير البيوت والمدارس والجامعات والمستشفيات والكنائس والمساجد، وحرق المحاصيل الزراعية، وتعذيب وحشي للأسيرات والأسرى، واستعمال التجويع كسلاح للقتل والتهجير.. في مقابل صمود واستبسال المقاومة بكل فصائلها داخل أراضي فلسطين المحتلة، وبجبهات الإسناد في كل من اليمن والعراق ولبنان، والتي شكلت بحق درعا يهدد الكيان الصهيوني المحتل في وجوده السرطاني، بالرغم من خذلان أنظمة التطبيع والعمالة التي ساندت ودعمت الكيان أمنيا واستخباراتيا وعبر اللوجستيك الغذائي وذلك على المستويات كافة، بجانب قوى الاستعمار الامبريالي.

أما بخصوص بعض مستجدات عالم الشغل، فقد ثمنت شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية عاليا، المبادرة الوحدوية الهامة لتشكيل «الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد»، بعد توقيع الاتفاق الاجتماعي ليوم 29 أبريل 2024 الذي ينص على إخراج «قانون الإضراب» و«إصلاح التقاعد» قبل نهاية 2024، مما قد يفضي، في ظل الهجوم الرأسمالي الحالي، إلى تجريد الطبقة العاملة من أهم المكاسب التي ناضلت وضحت لأجلها منذ فترة الاستعمار.

كما وقف الاجتماع على الظروف المتدهورة للطبقة العاملة بفعل تقويض أنظمة الحماية الاجتماعية، والزيادة المتفاقمة في أسعار المواد الغذائية والمحروقات والخدمات الأساسية، وضعف شروط الصحة والسلامة في مختلف المقاولات الإنتاجية، وحوادث الشغل التي تتكبدها كل يوم الفئات الهشة من الشغيلة، بمن فيهم عمال البناء والباعة المتجولين وغيرهم، والتضييق على الحريات النقابية

وعليه فإن شبكة «تقاطع» للدفاع عن الحقوق الشغلية:

• تعبر عن دعمها المطلق لحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وتقرير مصيره وتأسيس دولته على ارضه التاريخية وعاصمتها القدس.

• تدين جرائم القتل والإبادة الجماعية والاغتصاب والحرق والتدمير التي يرتكبها كيان الاحتلال الصهيوني العنصري ضد الشعب الفلسطيني ومنشآته، بتواطؤ ودعم مطلق من الولايات المتحدة الامريكية والحلف الأطلسي والرجعية العربية المطبعة.

• تعبر عن استنكارها لرسو سفينة الحرب الإسرائيلية الصهيونية في ميناء طنجة المتوسطي وتزويدها بالإمدادات، وترفض الشبكة أي دعم للآلة العسكرية لهذا الكيان المجرم.

• تتابع شبكة «تقاطع» بقلق شديد وضعية العمال داخل اوراش البناء التي تنعدم فيها أبسط شروط السلامة، مما ينتج عنه العديد من الضحايا، من بينهم ثلاثة عمال لقوا حتفهم على إثر سقوطهم من الطابق 16 يوم 5 ماي 2024 بالدار البيضاء، وكذلك العاملات الزراعيات والعمال الزراعيين الذين يتم نقلهم في مركبات تنعدم فيها الشروط القانونية للسلامة والأمان، وهي الحقيقة التي تؤكدها مرة أخرى حادثة سير وقعت يوم الثلاثاء 25 يونيو وأدت إلى وفاة عاملتين وجرح 9 أخريات بنواحي شيشاوة.

• تؤكد مرة أخرى تضامنها مع جميع شغيلة القطاعات العمالية التي تتعرض في نضالاتها اليومية المريرة للقمع والحصار والتآمر والإهمال، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

– نساء ورجال التعليم الموقوفون ظلما على خلفية حراك التعليم، وتطالب لجنة المتابعة بإلغاء المحاكمات والمجالس التأديبية التي أحيل عليها المئات منهن/هم بسبب ممارسة حق الإضراب والحق النقابي.

– عاملات وعمال سيكوميك الذين يتعرضون لمضايقات وهجوم كبير، وتعبر لجنة المتابعة عن إدانتها للمتابعة القضائية المشبوهة ضد مكتبهن/هم النقابي.

– شغيلة وكالة سلا للتعاونية الفلاحية كوباك المنتجة لحليب جودة ومشتقاته المعتصمين منذ شهور أمام مقر الوكالة، والمضربين عن الطعام، دفاعا عن كرامتهم ومطالبهم المشروعة.

– عاملات وعمال الإنعاش الوطني الذين يعيشون ظروفا استعبادية ومهينة، ويناضلون من أجل حقوقهم المشروعة لأجل تسوية وضعيتهم الإدارية والمالية وإدماجهم في الوظيفة العمومية، وقد قررت لجنة المتابعة تنظيم ندوة بصددهم في غضون شهر شتنبر 2024.

– تؤكد لجنة المتابعة تبنيها جملة وتفصيلا لما جاء في بيان «الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد» الصادر بتاريخ 11 يونيو 2024، واستعدادها للنضال الوحدوي لمواجهة تمرير القانون التكبيلي للإضراب و«إصلاح التقاعد» وإفراغ مدونة الشغل من المكتسبات العمالية.

لجنة المتابعة
25 يونيه 2024

اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للعمال الزراعيين تطالب بتفعيل التزامات وزير الفلاحة، وبعقد اجتماع قطاعي عاجل مع وزير الشغل، حول مطالب الملحة لعمال الزراعيين، وتدعو للتعبئة الوحدوية، للرد على أي مساس بالحق في الإضراب أو تعديل تراجع لمدونة الشغل، والاستعداد لعقد المؤتمر الرابع للنقابة الوطنية للعمال الزراعيين.

عقدت اللجنة الادارية للنقابة الوطنية للعمال الزراعيين التابعة للجامعة الوطنية الفلاحي(إ م ش)، اجتماعا استثنائيا موسعا يوم الثلاثاء 2 يوليوز الجاري تناول الأوضاع العامة للعملات والعمال الزراعيين ببلادنا، ومطالبهم الملحة، وكذلك الظروف العامة التي تحيط بهذا الاجتماع والوضع التنظيمي للنقابة؛ وفي ختام هذا الاجتماع فإن اللجنة الادارية للنقابة الوطنية للعمال الزراعيين تعلن ما يلي:

• استنكارها للزيادات المتتالية في الأسعار واستمرار تدهور الوضع المعيشي للعاملات والعمال الزراعيين في مقابل زيادة هزيلة في الأجور.

• تدين اصرار الدولة والباطرونا على توقيف تنفيذ التزامهما بالمساواة بين الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي ونظيره في القطاع الصناعي، وتعبر عن تشبث العاملات والعمال بتفعيل الاتفاق على المساواة التامة بحلول سنة 2028، كالتزام ناتج عن جولة الحوار الاجتماعي لسنة 2022، واستعدادهم للتصدي النضالي الوحدوي لمحاولات تملص الدولة والباطرونا مجددا من هذا الاتفاق.

• تدعو وزير الفلاحة لتفعل اتفاقه مع جامعتنا بخصوص المساواة بين الحد الأدنى للأجور في الصناعة والفلاحة، وإنهاء معاناة العمال ضحايا مشاريع الشراكة الفاشلة على أراضي الدولة الفلاحية خصوص عمال شركات صاك أكري ومليح اكري، وهالسطا، وحوامض تارودانت، وفروي ميد، وبركان ستريس،أوروبيزا ...، وتنزيل تعهده بالمبادرة لدفع الحكومة لوضع حد لمآسي سقوط العشرات من القتلى سنويا، بسبب ظروف نقل العاملات والعمال الزراعيين اللا إنسانية وغير الآمنة، على مرآى ومسمع من جميع السلطات المعنية.

• تؤكد على ضرورة التعجيل بعقد اجتماع قريب مع وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات تبعا للطلب الذي تسلمه من الجامعة والمؤرخ في 20 ماي 2024.

• تجدد تشبثها واستعدادها لمواصلة النضال من أجل المطالب العاجلة والملحة التالية:

.مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي المتعلق بقضايا العاملات والعمال في الضيعات الفلاحية وفي محطات التلفيف، والتعجيل بإنهاء مسطرة التوقيع على اتفاقية الشغل الجماعية بين جامعتنا وشركة مزارع/المكرن.

. ضمان الحريات النقابية والسهر على تفعيل المؤسسات الاستشارية في المقاولات الفلاحية ومحطات التلفيف، خصوصا منها لجنة الصحة والسلامة ولجنة المقاولة.

. توفير الموارد البشرية وبنيات القرب الإدارية الكافية لضمان فعالية جهاز تفتيش الشغل، وتفعيل آليات التصالح والتحكيم المنصوص عليها في قانون الشغل وباقي مؤسسات الحوار الاجتماعي الترابية والقطاعية المنصوص عليها في ميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي.

. تنفيذ التزام الدولة والمشغلين بتحقيق المساواة بين الحد الأدنى للأجور الفلاحي مع نظيره في قطاعات الصناعة والخدمات بحلول سنة 2028.

. وضع حد للشغل الهش وغير اللائق الذي تفشى بفعل تجاوزات شركات التشغيل المؤقت والوسطاء غير القانونيين.

. تجويد قانون التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية والتأمين عنهما وجعل التعويض عنها من اختصاص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

. إعادة النظر في طريقة احتساب تقاعد العمال المؤقتين، والزيادة في الحد الأدنى للمعاش الذي يخوله الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمنخرطيه. وتعديل القانون المنظم لهذا الصندوق للرفع من الحد الادنى للمعاش وانصاف عمال محطات التلفيف.

. مراجعة معايير الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، ومعالجة موضوع الحيف في تضريب أجور العمال المؤقتين/الموسميين.

. وضع حد للتمييز الذي كرسه القرار الوزاري رقم 08-93 الصادر عن وزارة الشغل بتاريخ 12 ماي 2008 الذي يهم التدابير التطبيقية لتنزيل المبادئ المنصوص عليها في مدونة الشغل حول شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل، والذي استثنى المقاولات الفلاحية.

. ربط الدعم المقدم للقطاع الخاص الفلاحي، بتطبيق قانون الشغل وإبرام اتفاقيات شغل جماعية التشجيع على إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية.

. حماية العاملات والعمال من حوادث السير الحد من الاخطار المحدقة بالعاملات والعمال اثناء نقلهم من وإلى أماكن العمل.

. تفعيل تشريعات حماية الأمومة ومنع التمييز، ووضع حد لكافة أشكال التمييز والعنف ضد العاملات وتشغيل الطفلات.

. ايجاد آلية وطنية مسؤولة لتتبع أوضاع النساء المهاجرات العاملات بالقطاع الفلاحي خصوصا في إسبانيا ورفع معاناتهن اليومية بسبب الغربة والاستغلال البشع.

وفي الأخير فإن اللجنة الإدارية تغتنم مناسبة هذا الاجتماع من أجل:

• تجديد رفضها المطلق لأي قانون تكبيلي للإضراب ولأية تعديلات تراجعية لمدونة الشغل، ودعوتها للوحدة النضالية في مواجهة استهداف الحق في الإضراب والمكتسبات القانونية القليلة والهشة في قانون الشغل، التضييق على الحقوق والحريات العامة وفي مقدمتها الحريات النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، والتلكؤ في منح وصولات ايداع المكتب النقابية.

• تؤكد تضامنها مع إخواننا الفلاحين الكادحين الذين يعانون تحت وطأة الجفاف وغلاء كلفة الانتاج الفلاحي، ومن انتزاع أراضيهم ومياههم في عدد من المناطق.

• تدعو أعضاء النقابة الوطنية للعمال الزراعيين، ومكاتب فروعها ومكاتب فروع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي للتعبئة التنظيمية عبر تجديد فروع النقابة الوطنية وتأسيس فروع أخرى، ودعم استعدادات النقابة الوطنية لعقد مؤتمرها الوطني الرابع.

• تؤكد دعمها المطلق لنضالات أخواتنا وإخواننا في المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية. وعمال تعاونية صوفيا سود في أولاد تايمة وعمال صاك أكري في ضواحي بلقصيري عمال تعاونية كوباك.

• تجدد تضامنها التام مع نضالات شغيلة قطاع الصحة والطرق السيارة ومع عموم نضالات الطبقة العاملة.

• تؤكد موقف الشعب المغربي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل دحر الاحتلال، وبناء دولته المستقلة على كامل تراب فلسطين التاريخية، وتدين جرائم العدو الصهيوني المدعوم من الغرب الإمبريالي، وتطالب بإلغاء اتفاقيات التطبيع مع الكيان الغاصب ودعم صمود وكفاح شعب فلسطين.

■ عن اللجنة الإدارية
الرباط في 02 يوليوز 2024

دراسة حول العمل النقابي

(الجزء السادس)

يعيش العمل النقابي ببلادنا وعلى الصعيد العالمي تحولات قد تكون لها انعكاسات على أوضاع الطبقة العامل والصراع الطبقي عموما، حيث تحاول الرأسمالية تجريد الطبقة العاملة من أحد أسلحتها ألا وهو الحق في التنظيم وفي الإضراب... ونظرا لأهميتها وراهنية القضايا التي تتطرق لها، ارتأينا في جريدة النهج الديمقراطي نشر في أجزاء دراسة حول العمل النقابي للرفيق طارق هذا الجزء السادس

الرفيق طارق

الحركة الماركسية اللينينية المغربية والعمل النقابي

لم يكن بروز الحركة الماركسية اللينينية معزولا عن واقع الصراع الطبقي بالمغرب والوضع الدولي المحيط به، فقد كان لانكشاف الأفق الإصلاحي للحزب الشيوعي المغربي وعجزه عن بلورة منظور ثوري للتغيير بالمغرب نتيجة ارتباطه بالخط التحريفي للحزب الشيوعي السوفياتي، كان لذلك دور محوري في تأسيس المنظمات الماركسية اللينينية المغربية وعلى رأسها منظمة «إلى الأمام»، وانطلاقا من هذا الأمر وضعت كل منظمات الحملم مهمة بناء الحزب الثوري على رأس أولوياتها، لكن تباينت رؤاها بخصوص سبل البناء وأساليب العمل وتكتيكات التغيير المنشود . الى الأمام و23 مارس ثم لنخدم الشعب»، الأمر الذي كان له انعكاس واضح على تصور كل منظمة تجاه سبل الارتباط بالطبقة العاملة، وحتى لا نذهب بعيدا في استحضار مواقف كل منظمة على حدة حول مختلف قضايا الثورة بالمغرب، سنركز هنا على مواقف منظمة «إلى الأمام» تجاه الحركة النقابية والطبقة العاملة بالمغرب لاعتبارين أساسيين: أولهما كون هذه المنظمة تركت رصيدا نظريا وسياسيا مهما جزء كبير منه منشور ومتوفر، وثانيهما أن المنظمة رفعت شعارا مركزيا ذات علاقة بموضوع دراستنا وهو شعار: التجذر وسط الطبقة العاملة، فكيف تعاطت إلى الأمام مع هذا الشعار؟ وهل استطاعت أن تبلوره بشكل دقيق وتترجمه على أرض الواقع؟ وهل جسدته في تعاطيها مع النقابات بالمغرب باعتبارها إحدى الأدوات التنظيمية التي تؤطر النضال اليومي للطبقة العاملة ؟

لقد انتقدت منظمة «إلى الأمام» في أول وثيقة صادرة عنها ما أسمته بعملية تعطيل البروليتاريا المغربية من طرف البيروقراطية النقابية، وعجز الحزب الشيوعي المغربي عن تطوير الوعي الطبقي في أوساط الطبقة العاملة نتيجة تناقضاته المطبوعة بالإيديولوجية الإصلاحية، وكشفت عن جذور تكون البيروقراطية النقابية حين اعتبرت بأنه في فترة الحماية: كان التنظيم النقابي للطبقة العاملة والحزب الشيوعي المغربي يلعبان دورا بارزا من أجل بزوغ الوعي الطبقي والاستعداد للكفاحات الكبرى سواء الاقتصادية منها أو السياسية للبروليتاريا المغربية التي قامت بدور حاسم فيما يخص تصفية الحماية. إلا أن هذا الوعي الطبقي لم يتحول إلى إيديولوجية ثورية نتيجة تناقضات الحزب الشيوعي المغربي المطبوعة بالإيديولوجية الإصلاحية تحت تأثير التصور القائل بأسبقية الثورة في أوربا، فاسحة المجال للبرجوازية الصغرى الوطنية. وبعد الاستقلال استطاعت الأطر النقابية المندمجة في الأجهزة السياسية للبرجوازية والبرجوازية الصغرى تكوين بيروقراطية خاصة. وقد شجعهم على ذلك

تكتيك أرباب العمل الاستعماريين والأوليغارشيا الكمبرادورية الذي يقوم على الفساد والقمع. ولقد استطاعت هذه البيروقراطية النقابية خلال مدة طويلة تقوية سطوتها على الطبقة العاملة، خاصة أنها كانت تواجه التناقضات بالديماغوجية الناتجة عن البرجوازية بتجربتها المكتسبة على صعيد المعارك النقابية والاقتصادية، وبإيديولوجية توفر للطبقة العاملة إمكانية الانطواء على نفسها في الإطار النقابي وحده.

وسهل هذا التوجه والانعزال عن الطبقة العاملة خيانة قيادة الحزب الشيوعي المغربي الذي عجز عن الإحاطة بالمشاكل الجديدة الناجمة عن الاستقلال نظرا لتبعيتها للتحريفية. وبذلك قادوا هذا الحزب إلى التخلي الكلي عن المعركة الإيديولوجية وإدخالها إلى صفوف الطبقة العاملة، والتخلي عن الدور السياسي الذي يتحتم على كل حزب يقول بانتمائه إلى الماركسية – اللينينية القيام به من أجل بلورة الوعي الثوري للبروليتاريا، وذلك نظرا لاكتفاء مناضلي هذا الحزب بالقيام بالعمل النقابي المحدود في الإطار النقابي. وبدت هذه الخيانة أكثر وضوحا بعد التوجه الذي أعطي لحزب التحرر والاشتراكية الذي ما فتئ أن سقط في أفظع أنواع الانتهازية التي لا تعرف لها مبادئ.

> لقد انتقدت منظمة «إلى الأمام» في أول وثيقة صادرة عنها ما أسمته بعملية تعطيل البروليتاريا المغربية من طرف البيروقراطية النقابية، وعجز الحزب الشيوعي المغربي عن تطوير الوعي الطبقي في أوساط الطبقة العاملة نتيجة تناقضاته المطبوعة بالإيديولوجية الإصلاحية، وكشفت عن جذور تكون البيروقراطية النقابية حين اعتبرت بأنه في فترة الحماية

إلا أن الخيانة التي تتضح يوما بعد يوم هي خيانة البيروقراطية النقابية التي تلعب بطريقة مباشرة، ليس لعبة البرجوازية الصغيرة الانتهازية فحسب، ولكن كذلك وبدون تهاون، لعبة الأوليغارشيا الكمبرادورية ولعبة أرباب العمل الاستعماريين، متخلية حتى عن المعارك النقابية المحضة، والتي تحرف بواسطة جريدتها ويقلم منظرها الرسمي إلى التلميح بشعار تفوق ما يسمى بالنخبة، .

ومقابل هذا النقد الموجه لقيادة الحزب الشيوعي المغربي ولبيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل طرحت المنظمة شعار التجذر وسط الطبقة العاملة وبناء الحزب الثوري تحت نيران العدو، مؤكدة على أنه إن لم تكن المنظمة الثورية تستند على الدور الطليعي للبروليتاريا في الخط والممارسة، وتضع مهمة التجذر داخل الطبقة العاملة في مقدمة كل الهام، من أجل بناء الطليعة البروليتارية، «فإن تنظيم المحترفين الثوريين قد يصبح ألعوبة ومغامرة ومجرد شعار بدون مضمون» كما يقول لينين، كما طرحت مسألة بناء اللجان الثورية في أوساط العمال والفلاحين الفقراء والجنود الشباب كمهمة عاجلة، معتبرة هذه اللجان بمثابة الأدوات الأساسية داخل النقابة وخارجها لتنظيم نضالات العمال وتطويرها وتاطيرها سياسيا وتهيئ شروط بناء الجبهة الثورية الشعبية استعدادا للانطلاقة الثورية المسلحة وقيادة حرب التحرير الشعبية، «وفي هذا الإطار على المناضلين الثوريين أن يعتبروا تكوين اللجان الثورية للعمال في القلعات البروليتارية وفي جميع المعامل الحيوية كمهمة أولية. إن تكوين اللجان الثورية في المعامل شرط أساسي بالنسبة لتقدم الثورة ولقيادتها الصحيحة، وإن واقع تنظيم الطبقة العاملة على العموم والطاقات والتقاليد النضالية الثورية التي تتميز بها الطبقة العاملة المغربية على الخصوص، لتؤهل بصفة طبيعية ومنطقية، الطبقة العاملة عندنا لقيادة الحركة الثورية ولتاطير القطاعات الجماهيرية الثورية الأخرى. وهذه اللجان ستكون بمثابة التنظيم السياسي للطبقة العاملة والمحرك الأساسي لنضالاتها داخل نقابتها الوحيدة «الاتحاد المغربي للشغل» ولكفاحها ضد البيروقراطية والإصلاحية لكي تلعب الطبقة العاملة دورها القيادي في الحركة الثورية، .

وظلت المنظمة تؤكد على هذه المهمة في العديد من الوثائق الرسمية التي صدرت باسمها، وبعض الكتابات الأخرى التي كانت تحمل بصمات أطر المنظمة رغم صدورها بأسماء مستعارة في نشرات ومجلات دورية، معتبرة بأن المدخل الرئيسي للتجذر وسط الطبقة العاملة هو بناء اللجان الثورية السرية في المعامل والمصانع والضيعات، ومؤكدة على أن هذه اللجان إلى جانب اعتبارها بمثابة التنظيم السياسي للعمال فهي في نفس الوقت آلية من آليات تاطير المواجهة الطبقية مع النظام وأجهزته، وقد تطور تصور المنظمة لهذه اللجان لاحقا من خلال تحديد مهامها والأهداف المنتظرة منها بشكل أكثر دقة، ففي وثيقة الوضع الراهن والمهام العاجلة اعتبرت المنظمة بأن : القدرة على بناء هاته اللجان بشكل كثير وتوسيعها، والقيام داخلها بعمل سياسي وإيديولوجي موسع ينطلق من الواقع الملموس للعمال

> **إن واقع تنظيم الطبقة العاملة على العموم والطاقات والتقاليد النضالية الثورية التي تتميز بها الطبقة العاملة المغربية على الخصوص، لتؤهل بصفة طبيعية ومنطقية، الطبقة العاملة عندنا لقيادة الحركة الثورية ولتاطير القطاعات الجماهيرية الثورية الأخرى**

ومشاكلهم اليومية، هو مقياس تمركزنا داخل الطبقة العاملة. إن اللجان العمالية هي وسيلة تكوين الأطر البروليتارية التي ستشكل الطليعة البروليتارية، وهي وسيلة لرفع وهي العمال وتجاوز النضال النقابي الضيق. وهي وسيلة إيصال الفكر الثوري إلى جماهير العمال، ليس بشكل سطحي وفوقي، بل وفق الممارسة الملموسة للاستغلال والاضطهاد الذي يعانيه العمال وبلغة العمال البسيطة والرائعة. وهي الوسيلة الرئيسية لإزاحة هيمنة البيروقراطية النقابية وكل أشكال سيطرة الفكر البرجوازي، وتسيير العمال لنضالهم وفرض المجالس النضالية القاعدية التي يمارس العمال فيها توجيه نضالهم وفق مطامحهم، وهي التي أثبت إضراب عمال السكك الحديدية الأخير ضرورتها كشكل ديمقراطي للتحكم في نضالهم بأنفسهم من خلال لجان الإضراب، يتم تكوين هذه اللجان العمالية السرية حسب الواقع الملموس للعمال وإمكانيات عمل المناضلين داخلهم. فهي تتكون كحلقات للمناضلين من أجل تنظيم إضراب نقابي أو كحلقة لدراسة «إلى الأمام» أو كلجان لجمع المساعدات المادية لعمال آخرين مضربين أو مطرودين أو لجان سياسية في حالة توفر عمال متقدمين، ويتم تحويل هذه اللجان إلى لجان ثورية بمقدار تطور عملنا معها، ويتطور هؤلاء العمال داخل هذه اللجان كأطر بروليتارية متقدمة، ويجب أن نضع في مقدمة عملنا، بناء هاته اللجان داخل القطاعات البروليتارية الأساسية والمعامل الكبرى والمناجم، لأن هذه القطاعات توفر الشروط الموضوعية لبناء الأطر البروليتارية ودرجة التنظيم، مستوى العمل المنتج، عدد العمال... ولأجل معرفة هذه القطاعات الأساسية وتحديدها يجب القيام بتحقيقات واسعة لمعرفة واقع الطبقة العاملة وتحديد القطاعات البروليتارية الأساسية.

وإذا كانت المنظمة قد رصدت في هذه الوثيقة ووثائق أخرى بعض التحولات التي شهدتها نضالات العمال، ووقفت عند نماذج حية من المعارك المتفجرة التي كانت تجري في أكثر من قطاع، فإنها كشفت أيضا عن العائق الأساسي الذي يحول دون اتخاذ هذه المعارك لطابع ثوري، وهو هيمنة البيروقراطية على أجهزة النقابية، الأمر الذي جعلها تدعو إلى ضرورة ربط نضال الطبقة العاملة ضد الرأسمال والقمع بالنضال ضد البيروقراطية النقابية التي تشكل حليفا موضوعيا للرأسمال وتكسر النضالات وتفتتها وتجهض الوعي البروليتاري المتنامي في أوساط الطبقة العاملة، وتتهرب من النضال القاعدي وتعطل نضالات العمال العفوية عن بعضها حتى لا تخلق شروط تأزم سياسي تكون فيه أمام الحكم هي المسؤولة المباشرة الأولى، وتعرض في نهاية المطاف إلى حرمانها من مكتسباتها كملحق لجهاز الدولة، لذلك فالبيروقراطية النقابية بجناحيها اليميني والعميل، لا تشكل عدوا نقابيا فحسب، بل عدوا سياسيا. وما دام لم يقض على التورم البيروقراطي، فإن دور الطبقة العاملة سيبقى معرضا لحملة إجهاضات خطيرة، ومحبوسا في إطار الوعي السياسي التريديوني والأيديولوجية البرجوازية .... إلا أن أسلوب المعالجة ..... يجب أن يكون مطروحا في خط استراتيجي متماسك وثوري، ومن البديهي أن يكون الهدف الأول الملح على القوى الثورية هو الالتحام بالطبقة العاملة والاندماج في حركتها مهما كانت التنازلات الوقتية.....٠

ولم تكتفي المنظمة بالكشف عن خطورة استمرار تحكم البيروقراطية في الجهاز النقابي فقط، بل ربطت عملية بناء الحزب الماركسي اللينيني بضرورة العمل على إزاحة هيمنة الخط السياسي اليميني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية على الطبقة العاملة «فاتحاد عبد الله إبراهيم: الوجه السياسي للبيروقراطية النقابية، يمثل تجمعا سياسيا يمينيا داخل البرجوازية الوطنية، وترتبط مصالحه بمصالح الجهاز النقابي البيروقراطي المرتبط بجهاز الدولة، فهو يشكل فئة معادية لنمو البروليتاريا كطبقة ثورية مستقلة، ولهذا فإن من مهمات بناء حزب البروليتاريا بالنسبة للماركسيين اللينينيين هي إزاحة هيمنة هذه الفئة على الطبقة العاملة المغربية. وقد برز موقفها المعادي لأي نضال جذري حين وقفت صفا واحدا مع الطبقة الحاكمة حين انطلاق حركة 3 مارس 1973.

لقد حاولت المنظمة في ظرف وجيز أن تنتج تصورا أكثر وضوحا حول أساليب عملها وسط الطبقة العاملة وداخل المنظمة النقابية الاتحاد المغربي للشغل، وسبل تطوير المعارك الاقتصادية للعمال إلى معارك سياسية، مستخلصة الدروس والعبر من النضالات العمالية الجارية آنذاك على صعيد أكثر من قطاع، وحجم تأثير اليسار الماركسي اللينيني فيها، منتقدة في نفس الوقت أخطاء اليسار اللينيني في التوجيه وضعف عمله في المجال الدعائي الثوري وفي تاطير المعارك النقابية، ف«ما يسمى بالردة داخل الحركة الجماهيرية لا يمكن قياسه بتراجعات محدودة داخل هذا القطاع أو ذاك، إنه مرتبط بتصاعد فاشية النظام. وهذا التصاعد نفسه هو رد فعل النظام على نمو الحركة الجماهيرية ونمو جذريتها، كما أن أخطاء اليسار الماركسي اللينيني في التوجيه، وقصوره في العمل الدعائي الثوري وفي التأطير يفرض ذلك. بالإضافة إلى العراقيل التي تزرعها البيروقراطية النقابية والانتهازية في وجه هذا النمو، والتي يمكنها استغلال شروط مثل هذه لتحقيق مآربها في تكسير الحركة الجماهيرية وفرض تراجعات داخلها والاحتفاظ بها تحت وصايتها٠

فالطبقة العاملة تعاني من هيمنة الإيديولوجية البرجوازية التي لا تزول من تلقاء نفسها، ولا من جراء معارك الطبقة العاملة العفوية، بل من خلال نضال الثوريين الحازم ضد مختلف أشكال الهيمنة البرجوازية على الطبقة العاملة، وبما فيها أبشع صورها المتمثلة في البيروقراطية النقابية. ولا يزال هذا العمل قاصرا جدا، متخلفا وعاجزا أمام ثقل هذه المهمة. هذا العمل الذي يجب أن ينوع أشكاله من المناشير إلى الكراريس إلى التحريض والدعاية الشفوية، وإلى جانب إلحاح المنظمة على تطوير أساليب العمل الثوري وسط الطبقة العاملة، أكدت في أكثر من وثيقة على أن الماركسيين باعتبارهم طليعة الطبقة العاملة لا يجب أن يمارسوا وصايتهم عليها بأي شكل من الأشكال كما تفعل البرجوازية والبيروقراطية النقابية، بل يجب أن يعملوا على تسييد أساليب التقرير والتسيير الديمقراطي وسط العمال، وتحفيز مبادراتهم الذاتية، وتكريس على كل ما من شأنه أن يجعلهم يتحكمون في معاركهم ويمارسون سلطتهم عليها، «فالعلاقة الديمقراطية مع الجماهير هي أساس حيوية النضال النقابي وريادة الحزب الطليعي، لأن الجماهير هي صاحبة المصلحة الأولى والأخيرة في النضال. فلا يجب أن يفهم من طليعية الحزب الثوري، أنه تنظيم نخبوي له حق الوصاية على الحركة الجماهيرية بدعوى أنه يملك الحقيقة بين يديه، بل إن جدلية الحزب بالحركة الجماهيرية، قيادتها والتعلم منها، والعودة إليها في كل القضايا الإستراتيجية والتكتيكية، هي البوصلة الوحيدة أو صمام الأمان للحفاظ على ثورية الحزب وطليعيته، وبعبارة أخرى فالأحزاب والمنظمات الجماهيرية لا تنوب عن الصراع الطبقي، ولا تصنعه، وإن كانت تقوده، فممارسة الجماهير ووعيها ومبادرتها هي الأساس الأول والأخير لهذه العملية الثورية.

إن مسألة تسييد الديمقراطية الداخلية وسط النقابة، وبناء علاقة تأثير وتأثر بين التنظيم السياسي الثوري والطبقة العاملة، لا تساهم فقط في خلق شروط الارتقاء بالوعي العفوي للعمال إلى وعي ثوري، وتعزيز ثقتهم في أنفسهم، بل يكون لها أيضا دور حاسم في إمكانية انتزاع الحقوق وتحصين المكاسب، وطالما ظلت البيروقراطية تتحكم في زمام المبادرة النقابية، وتلجم اندفاعات العمال، فإن كل مكاسب العمال ستكون عرضة للإجهاز عليها من طرف البرجوازية « فالمصيبة في كل ما أصاب العمال من اضطراب في وضعية الشغل نتيجة الطرد المتزايد، ومن هضم لحقوقهم في زيادة الأجور كلما ارتفعت الأسعار، ومن تمتعهم بظروف معاشية أحسن (سكن، ضمان اجتماعي، تعليم.. هي بالذات في المنظمة ورغم نقدها القوي للبيروقراطية النقابية، وتأكيدها المتواصل على ضرورة فضح تواطؤ هذه البيروقراطية مع النظام، والعمل على بناء اللجان الثورية كصيغ تنظيمية ذات أبعاد سياسية ودعائية وسط العمال، فإن «إلى الأمام» ظلت تدافع عن الإطار النقابي للعمال وعن وحدتهم داخل الاتحاد المغربي للشغل باعتباره مكسب للطبقة العاملة، وأداة من أدوات نضالها اليومي من أجل تحسين ظروف عيشها، بل ووقفت ضد محاولات تقسيم المنظمة العمالية من طرف الأحزاب الانتهازية وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي حين بدأ في تأسيس نقابات قطاعية خارج الاتحاد المغربي للشغل، وقد عبرت نشرة ٠مغرب النضال: التي كانت تصدر من طرف أعضاء المنظمة بفرنسا عن الموقف الرافض للانشقاق عن الاتحاد المغربي للشغل، حيث جاء في إحدى المقالات المنشورة فيها بمناسبة اليوم الأممي للطبقة العاملة تحت عنوان « المستقبل بين يدي الطبقة العاملة: أنه : إذا كان الحكم يعمل على إخضاع الشعب بالقمع وتخريب المجتمع، فإن بعض الأحزاب الانتهازية تعمل من جهتها على تسكين الجماهير بالتضليل وتحريف نضالاتها. إن تجاوز الجماهير لإرادة الحكم والأحزاب المتعاونة معه، يدفع تلك القوى إلى انتهاج أسلوب تقسيم الحركات الجماهيرية وشرذمتها.

وفي هذا السياق نجد الاتحاد الاشتراكي كما فعل من قبله حزب الاستقلال، قد دخل في مخطط دنيء قوامه تقسيم الطبقة العاملة وخلق إطارات مزيفة لن تفعل غير شل الحركة العمالية في بلادنا. وإنها لنفس الممارسة التخريبية التي يقوم بها نفس الحزب ضد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والحركة الطلابية المغربية، وهكذا نجد أن الحركة الجماهيرية عموما وعلى رأسها الطبقة العاملة، تتخبط في هذا الظرف بين قهر وقمع الحكم ومناورات القوى الانتهازية الراغبة في تركيع شعبنا أمام أعدائه كما ركعت هي نفسها.

(يتبع)

إن مسألة تسييد الديمقراطية الداخلية وسط النقابة، وبناء علاقة تأثير وتأثر بين التنظيم السياسي الثوري والطبقة العاملة، لا تساهم فقط في خلق شروط الارتقاء بالوعي العفوي للعمال إلى وعي ثوري، وتعزيز ثقتهم في أنفسهم، بل يكون لها أيضا دور حاسم في إمكانية انتزاع الحقوق وتحصين المكاسب، وطالما ظلت البيروقراطية تتحكم في زمام المبادرة النقابية..

ان الماركسي اللينيني في التوجيه، وقصوره في العمل الدعائي الثوري وفي التأطير يفرض ذلك. بالإضافة إلى العراقيل التي تزرعها البيروقراطية النقابية والانتهازية في وجه هذا النمو، والتي يمكنها استغلال شروط مثل هذه لتحقيق مآربها في تكسير الحركة الجماهيرية وفرض تراجعات داخلها والاحتفاظ بها تحت وصايتها٠

الدولة اجتماعية في اتجاه وحيد وتلك هي خاصيتها

يجمع كل المراقبين والمتابعين للشأن السياسي بالمغرب على أن الدولة ماضية في تغولها وتغليب أسلوب القمع والتنكيل والمتابعات لجميع الأصوات المناضلة. هذا الأسلوب هو ما طبقته بدقة عند مواجهة حراك رجال ونساء التعليم لما رفعوا مطالبهم العادلة لأنهم لم يعد لهم هامش الصبر والاحتمال وقد ضاقت بهم ظروف العيش نتيجة لما تعرضت له قدراتهم الشرائية وإمكانياتهم المادية لمواجهة الموجات المتتالية للغلاء الفاحش في مواد المعيشة والخدمات الاجتماعية الأساسية من علاج وتعليم وسكن ومصاريف النقل والسفر.

التيتي الحبيب

زادت الضغوط قوة لما تفشت أساليب التحكم والإكراه في العمل، وتفشي الاحتقار والاهانة الوظيفية التي مورست وتمارس على المتعاقدين، والتهديدات المتواترة بالطرد من العمل أو التوقيف أو جعل هذه الفئة تعيش حالة الغبن والهشاشة الوظيفية والاجتماعية. تعتبر شغيلة التعليم من الفئات الاجتماعية الوسطى وكان من المفروض أن تكون محمية نسبيا من هذا الانجراف الاجتماعي الذي يلحق أغلبية الطبقات الاجتماعية بأسفل السلم الاجتماعي. لم يعد هذا الأمر ممكنا لان الكتلة الطبقية السائدة أطلقت العنان للفئات الاحتكارية منها في نهب جيوب جميع المواطنات والمواطنين وحل أزمتها الاقتصادية على كاهل الطبقات الاجتماعية وهذا عرض الطبقات الوسطى إلى حالة تفقير متصاعدة وخاصة بعد جائحة كورونا. ففي الوقت الذي توزع الدولة وعود ودخان الخطاب الديماغوجي بخلق طبقة وسطى في البادية هاهي تقضي على الموجود من هذه الطبقة في المدن الكبرى والصغرى وبما فيه في البادية.

لقد استشعرت شغيلة التعليم هذه الأخطار المحدقة بها وهبت إلى النضال تمخض عنه اكبر وأطول حراك عاشه القطاع منذ أكثر من عقدين. ولكسر قوة هذا الحراك عملت الحكومة على تجاهله وإطالة أمده مراهنة على تفككه الداخلي خاصة لما وظفت أجهزتها المعلومة ودفعت ببعض أولياء التلاميذ واللعب على التقسيم النقابي الذي ينخر شغيلة التعليم كباقي مكونات الشغيلة المغربية. لكن كل هذه المناورات تكسرت أمام الصمود الكبير وعدم انخداع أولياء التلاميذ ورفضهم لعب دور مكسري الحراك. وبعد ان رضخت الحكومة إلى الحوار فإنها مطته وحاورت إفراغه حتى لا تظهر بأنها انهزمت بالكامل وانتقمت من المناضلات والمناضلين الذين اتهمتهم بالتحريض أو لفقت لهم تهما للانتقام وقتل روح النضال وإعطاء المثل بهم لتمرير أن يد النظام قوية وليس على القوى المناضلة إلا الخنوع والإذعان.

وفي مجال الحركة الطلابية فقد تعمدت الحكومة الإجهاز على مكتسبات التكوين الطبي وعملت على تطبيق مخطط مطبوخ خارج إرادة الطلاب والأساتذة وكل المعنيين بموضوع التكوين الطبي. هكذا زجت الوزارة الوصية على القطاع بطلبة الطب في دوامة الإضرابات والنضال من أجل إسقاط مخطط يضرب حقهم في التكوين والتدريب الميداني في المستشفيات والمستوصفات والذي من دونه يضيعون في حقهم في نيل التكوين المؤهل لمهنة ممارسة التطبيب والعلاجات الكفئة. أن الوزارة لا تهتم إلا بتوجيهات الرأسمال الامبريالي والمستثمر في القطاع وحاجته لليد العاملة الرخيصة حتى يتمكن من نهب جيوب المواطنات والمواطنين.

تزداد الصورة وضوحا لما نأخذ بعين الاعتبار ما تقوم به أجهزة الدولة المكلفة بالإجهاز على صندوق المقاصة وتطبيق أحابيل السجل الاجتماعي. يكفي أن يتحصل المواطن أو المواطنة على رقم هاتف مربوط بالانترنيت حتى يتغير مؤشره صعودا ويخرج من دائرة المستفيدين من الدعم الاجتماعي الضعيف أصلا.

تزداد الصورة وضوحا لما نأخذ بعين الاعتبار ما تقوم به أجهزة الدولة المكلفة بالإجهاز على صندوق المقاصة وتطبيق أحابيل السجل الاجتماعي. يكفي أن يتحصل المواطن أو المواطنة على رقم هاتف مربوط بالانترنيت حتى يتغير مؤشره صعودا ويخرج من دائرة المستفيدين من الدعم الاجتماعي الضعيف أصلا.

في المقابل فان الدولة بتغولها وضربها بيد من حديد على القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وإهدائها إلى القطاع الخاص فإنها أطلقت يد المحتكرين ليرفعوا من نسب إرباحهم في القطاعات الحيوية وعلى رأسها المحروقات. هذه هي حقيقة الدولة المنحازة بالكامل إلى الكتلة الطبقية السائدة تسدي للرأسمال الاحتكاري الكبير كل الدعم والإكراميات ومن دون محاسبة أو رقيب. إنها الدولة الاجتماعية لصالح الطبقات السائدة وفي نفس الوقت الدولة المتغولة امنيا وقمعيا ضد الطبقات الفقيرة وفي مقدمتها الطبقة العاملة.

ومن هذه الاعتبارات العملية والملموسة سيكون من باب السذاجة ترويج إمكانية تحويل هذه الدولة القائمة إلى دولة اجتماعية تخدم مصالح الطبقات الاجتماعية. على القوى المناضلة التخلص من مثل هذه الأوهام وعليها كشف وفضح سياسة الدولة المتغولة التي تكيل بمكيالين الدعم والإكراميات للبرجوازية الطفيلية والاحتكاريين، والنهب والاستبداد ضد الطبقة العاملة وباقي كادحات وكادحي شعبنا، واستنزاف ما تبقى للفئات الاجتماعية الوسطى وتسخير ما نهبته لحل أزمة المديونية أو تشحيم دواليب الاقتصاد الرأسمالي التبعي القائم والذي يتعارض مع السيادة الغذائية لشعبنا والأمن الطاقي والاستشفائي لجماهير شعبنا.

الحراك التعليمي: قراءة في مجرياته ومخرجاته وتدبيره نقابيا

خاض رجال ونساء التعليم حراكا غير مسبوق في أشكاله ومدته وقوته وعمقه الشعبي، واستطاع أن يعيد للاحتجاج الميداني بريقه وفعاليته، وأن يحرك النقابات في اتجاه الفعل النقابي الميداني لتحقيق المصالح الحقيقية للشغيلة التعليمية، ومواجهة محاولات الحكومة المخزنية، الرامية حقيقة، تحت مسمى «الإصلاح»، إلى إعدام الوظيفة العمومية وتكريس هشاشة الشغل في القطاع التعليمي ناهيك عن ضرب مجانية التعليم، وفسح مجال أرحب للقطاع الخاص لتدبير القطاع التعليمي وإنهاك القدرة الشرائية للفقراء وفئات من الطبقة الوسطى. ولذلك فقوة الحراك وزخمه تتأتى من المطالب القوية التي رفعتها التنسيقيات والنقابات الرافضة للنظام الأساسي، والذي اعتبره رجال التعليم نظاما «للمآسي»، ومن أبرز هذه المطالب السحب التام للنظام الأساسي وإلغاء نظام التعاقد المشؤومين واعتماد نظام الوظيفة العمومية كنظام وحيد في القطاع. وتتأتى هذه القوة منا الأشكال النضالية المتميزة ، ومنها الإضرابات المتوالية التي بلغت نسبة المشاركة فيها 100% والمسيرات المليونية الوطنية والوقفات الجهوية والمحلية والتوقفات المحدودة زمنيا عن العمل مع الاعتصامات داخل المؤسسات ، هذا الزخم النضالي لم يكن المخزن يتوقعه، وفي نفس الوقت عمل عوض الاستجابة الفورية للمطالب العادلة لرجال ونساء التعليم ، على ربح الوقت بمحاولات خلق الانقسام بين صفوف رجال ونساء التعليم ، ومحاولات تشويه نضال التنسيقيات ، والتخويف والترهيب بالاعتقال والاقتطاع من أجور الشغيلة التعليمية بل أكثر من ذلك بتوقيف أزيد من 500 أستاذ وأستاذة دون أن يَفُتَّ هذا القمع في عضد الشغيلة ، وذلك بفضل النضال الوحدوي القاعدي الميداني والتضامن الاجتماعي . لقد أكّد الحراك التعليمي أن ما لا يأتي بالنضال يأتي بمزيد من النضال. ونظرا لما تميز به هذا الحراك، نخصص هذا العدد الذي يتزامن مع نهاية الموسم الدراسي لإعادة قراءة كل أبعاده وتوثيقها، لأنها إحدى التجارب النضالية التي تمثل درسا في تدبير المقاومة الشعبية ضد الافتراس المخزني. وفي سبيل ذلك، خصصنا ثلاثة محاور لهذه القراءة، أولها تَتَبّعَ محطات الحراك وأَحَاطَ بسياقها، وفي ثانيها طرح تصور حول الفعل النقابي في سياق الحراك لما أثاره هذا الفعل، وثالث المحاور خصصناه للحصيلة الحراك لتثمين المكاسب وتوضيح النقائص.

أهم محطات وعوامل الحراك التعليمي (بداية موسم 2023 – 2024) والدروس المستخلصة

الرفيق حسن الحيموتي

1 - السياق العام للحراك التعليمي:

أ- الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة إبان الحراك التعليمي.

– استمرار هجوم الليبرالية المتوحشة على مكاسب الطبقة العاملة في المركز وعلى خيرات الشعوب في المحيط.

– الهجوم الامبريالي الصهيوني الرجعي على الشعب الفلسطيني.

– وضع اجتماعي هش: تفاقم الفقر والبطالة ، الهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة وعموم المأجورين/ت، عدم تلبية مطالب الجماهير الشعبية، ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، العمل على سن قوانين رجعية وتراجعية في عدة مجالات.

– وضع اقتصادي متسم باستمرار الأزمة الاقتصادية نتيجة هيمنة كتلة من الرأسماليين على خيرات البلاد و تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي، الاعداد لقانون المالية لسنة 2024 المتسم بالمزيد من الهجوم على المكتسبات وضرب القدرة الشرائية للجماهير الشعبية وفرض المزيد من الضرائب على الشعب و لا يتضمن الزيادة في أجور المأجورين/ت، وبالمقابل إعفاءات ضريبية لصالح الباطرونا.

– وضع سياسي متسم بسيادة الدولة المخزنية ،و بسن محاكمات صورية والزج بالمعارضين في السجون مع خنق حرية الرأي والتنظيم وقمع الاحتجاجات الاجتماعية ....

ب- الشروط التي أنتجت الحراك التعليمي بداية الموسم الدراسي -2023 2024.

بالإضافة الى الشروط السياسية و الاجتماعية والاقتصادية السالفة الذكر، فهناك شروط خاصة بوضع قطاع التعليم ونساء ورجال التعليم والمدرسة العمومية ساهمت بشكل كبير في إنتاج الشروط الموضوعية لاندلاع الحراك التعليمي الذي عرفه المغرب بداية الموسم الدراسي -2023 2024. نذكر منها:

– ظروف الاشتغال: الاكتظاظ، غياب الوسائل التعليمية، غياب التحفيز، ظروف الاشغال المزرية للعاملين في العالم القروي....

– نشر الهشاشة في العمل من خلال العمل بالعقدة المشؤوم الذي أقرته حكومة بنكيران منذ 2016.

– أجور وتعويضات متدنية.

– تجاهل الحكومة و الوزارة للمطالب العامة والفئوية لنساء ورجال التعليم رغم الاحتجاجات المتكررة.

– ضرب الحريات النقابية وعلى رأسها الحق في الإضراب عبر الاقتطاعات من أجور المضربين والمضربات، ومواجهة احتجاجات الشغيلة التعليمية بالقمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية.

– الوعي بأن النضال الفئوي لا يحقق المطالب رغم ما يقدم من تضحيات.

– المصادقة على نظام أساسي تراجعي لا يستجيب لتطلعات نساء ورجال التعليم.

2 - _أهم محطات وعوامل الحراك التعليمي:

من بين المحطات الهامة للحراك التعليمي وتحول الاحتجاج الفئوي المشتت الى قوة فاعلة في الساحة هو تأسيس التنسيق الوطني لقطاع التعليم (الشرط الذاتي) الذي جاء عبر سيرورة تاريخية تميزت بتعدد الإطارات الممثلة لفئات نساء ورجال التعليم وبتشتت النضالات رغم ان المصير واحد والملف المطلبي واحد. ولعل النقطة التي أفاضت الكأس وأيقظت نساء ورجال التعليم التي ايقنت أن لا مناص من الوحدة التنظيمية والنضالية هي مصادقة الحكومة على النظام الأساسي المشؤوم. هذا النظام الأساسي الذي يؤطره قانون الاطار 51/17 وما يسمى بالمشروع التنموي الجديد، جاء بناء على توصيات صندوق النقد الدولي.

إن هذه الشروط هي التي دفعت مجموعة من الإطارات (الجامعة الوطنية للتعليم FNE، عدة تنسيقيات وجمعيات مهنية) أن تجتمع 10 شتنبر 2023 في لقاء تشاوري في مقر الجامعة الوطنية للتعليم FNE بالرباط وقررت تأسيس هذا التنسيق الوحدوي: التنسيق الوطني لقطاع التعليم. فهذا التنسيق مفتوح أمام جميع الإطارات التي تخدم بالفعل مصالح نساء ورجال التعليم وهو يسعى الى الوحدة النضالية والتنظيمية للشغيلة التعليمية لأنها هي السبيل الوحيد لمواجهة التغول المخزني واسترجاع المكتسبات وتحقيق الملف المطلبي العام والفئوي.

إن ملحمة 5 أكتوبر 2023 التي دعا لها التنسيق الوطني لقطاع التعليم كانت محطة تاريخية ومفصلية في نضالات الشغيلة التعليمية بالمغرب، حيث استجابت الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها لنداء التنسيق الوطني لقطاع التعليم وانخرطت في الاضراب، الذي عرف نجاحا باهرا شل جميع المؤسسات التعليمية، بكل وعي ومسؤولية وحضرت الى الرباط في مسيرة تاريخية ووجهت بالقمع المخزني والاعتقالات. إن محطة 5 أكتوبر جسدت بالفعل وعي الشغيلة التعليمية بان مصيرها بيدها عبر وحدتها النضالية والتنظيمية. هذه الوحدة أرعبت الخصوم وأفرزت واقعا جديدا عنونه استعداد الشغيلة التعليمية بكل فئاتها للتضحية من أجل استرجاع كرامتها ومكتسباتها وتحقيق مطالبها وإسقاط نظام المآسي التراجعي الذي يزيد من تكريس الوضع المتردي للشغيلة التعليمية عبر اثقال كاهلها بمجوعة من المهام والعقوبات والإبقاء على الهشاشة في التعليم (نظام العقدة) ولا يستجيب للمطالب العامة والفئوية لنساء ورجال التعليم المتمثلة في الحق في الاضراب عبر توقيف الاقتطاعات من أجور المضربين والمضربات وتنفيذ الاتفاقات السابقة و الزيادة في الأجور والتعويضات والغاء الساعات التضامنية ومراجعة نظام الترقي.....

بعد محطة 5 أكتوبر جاءت المسيرة التاريخية 7 نونبر 2023 بالرباط التي دعا لها كل من التنسيق الوطني لقطاع التعليم والتنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم وتنسيقية الثانوي التأهيلي، هده المسيرة عرفت مشاركة أكثر من 160 ألف مشارك/ة وعرفت تنظيميا محكما ومشاركة واسعة لنساء ورجال التعليم من مختلف الأقاليم والفئات والأعمار. هذه المحطة جسدت بداية التنسيق الميداني بين المكونات الثلاثة الرئيسة للحراك والذي عرف تطورا في الأقاليم والجهات بضغط من القواعد.

خلال هذا الحراك التعليمي تنوعت الأشكال الاحتجاجية للشغيلة التعليمية من وقفات، إضرابات، مسيرات، اعتصامات، ندوات صحفية ... وشملت جميع جهات ومديريات المغرب.

وبحلول النصف من شهر دجنبر 2023، سيشهد هذا الحراك التعليمي منعطفا بحيث، فشل كل من التنسيق الوطني لقطاع التعليم والتنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم وتنسيقية الثانوي التأهيلي في تشكيل قيادة موحدة للنضال والتفاوض وبدأت نسبة الاضراب في الانخفاض حسب احصائيات الأقاليم من 90% الى 80% الى 70% وبرزت بوادر سنة بيضاء توجه الدولة الى القمع عبر التوقيفات والتهديدات بالعزل من الوظيفة ... وبدأ تعاطف المجتمع مع نضالات نساء ورجال التعليم في التناقص، بالإضافة الى المزايدات غير المسؤولة لبعض التنسيقيات من داخل التنسيق الوطني وخارجه وضغط النقابات الأربع والأحزاب الحكومية وغيرها من العوامل الأخرى.

في ظل هذه الظروف تم استدعاء الجامعة الوطنية للتعليم الى الحوار مع الحكومة والذي تم عبر جولات توج باتفاق 26 دجنبر 2023 والذي حقق مجموعة من المكاسب الهامة لنساء ورجال التعليم.

3 - دروس الحراك:

الحراك التعليمي نجح على عدة مستويات: حقق مطالب مهمة و أعاد دراسة المشهد النقابي من جديد وأبرز عدة مواضيع الى الواجهة. ومن بين الدروس المستخلصة:

– ضرورة التكوين النقابي في مواضيع القانون الإداري وتتبع ودراسة الاتفاقات..

– ضرورة التكوين في طريقة تدبير المعارك: التكتيك/ الاستراتيجي. كيفية تغيير التكتيك وفق معطيات المرحلة.

– توفر المعطيات والمعلومات (عن النقيض، الحلفاء، القواعد، الأطراف الأخرىَ....) ضروري لاتخاد القرار المناسب في الوقت المناسب،

– ضرورة العمل على بناء النقابة لأن في أي نهوض جماهيري، المنظم هو من يقود الحراك.

– ضرورة الاهتمام بالنساء لأن أثناء الحراك كان لهم دور كبير في نجاحه واستمراره .

– ضرورة إعادة النظر في التحالفات و تحديد علاقة النقابة بالتنسيقيات.

– احترام مبدأ الديمقراطية في اتخاد القرارات باشراك نساء ورجال التعليم عبر أجهزتهم القاعدية في التسيير والتقرير والمحاسبة.

– تجسيد مبدأ التضامن مع كل من يتعرض لشطط أو قمع أو تهديد أو اقتطاع في الأجرة.

– تجسيد مبدأ الوحدة وهي مفتاح وأساس الصمود والانتصار. ونقصد هنا بالوحدة، وحدة المعارك في الزمان والمكان والأشكال (الوحدة الميدانية) في أفق الوحدة التنظيمية لمختلف مكونات الحراك التعليمي.

– وحدة الملف المطلبي للحراك التعليمي، وهي مسألة مهمة.

1 يوليوز 2024

قراءة للفعل النقابي في ضوء الحراك التعليمي الأخير

عرف الفعل النقابي بالمغرب تراجعا كبيرا واستمر هذا التراجع في الانحدار إلى أن فقد القوة على خوض وممارسة الصراع مع الدولة والرأسمال، وانعكس هذا الضعف على الحركة الاجتماعية، ومع انكماش الفعل السياسي والنقابي صعدت قوة الدولة وفرضت خطها السياسي والإصلاحي في علاقتها مع المؤسسات الامبريالية الموجهة للاقتصاد المغربي ولإدارته من أجل تطبيق البرامج المملاة التي تهدف إلى إعادة هيكلته بغية الاستحواذ عليه لفائدة الشركات والمؤسسات الامبريالية ووكلائها المحليين بعدما تم القضاء وإضعاف كل البنى التي كانت تشكل عائقا أمام هذه المخططات والبرامج النيوليبيرالية. ومع تطور الرأسمالية ذاتها عن طريق تطبيق برامجها المهيمنة على كل القطاعات الحيوية والمنتجة العمومية والخدماتية في إطار خوصصة مقدرات الدولة، هذا الوضع أنتج واقعا جديدا ووضعا مهنيا غير معهود في وسط الطبقة العاملة ذاتها وذلك بتعدد أنماط التشغيل الدخيلة على القطاعات الخاصة والقطاعات العمومية أيضا التي تضم عددا كبيرا من الموظفين والمستخدمين.

كريم لحسن

وفي سياق هذا التحول الجديد ظهر واقع مهني متعدد نتجت عنه مشاكل جديدة بمطالب متنوعة وكثيرة، وبالتالي تشكلت موجات جديدة ساهمت في إثراء نشاط الحركة الاجتماعية بواسطة أشكال تنظيمية جديدة تضم العاملين والموظفين والنشطاء الذين بدأوا يشقون طريقهم نحو الحركة الاجتماعية بشكل عام. هذا المتغير الكبير لم يواكبه الفعل النقابي لأنه فقد القوة التنظيمية بسبب حالة الوهن التنظيمي الذي لحقه، وبفعل الوضع البيروقراطي الذي آل إليه العمل النقابي، فلم يستطع استيعاب هذه الموجات والأشكال التنظيمية بمطالبها ومشاكلها لأنه أصبح بدون استراتيجية المواجهة، وشق هو الآخر طريقه نحو خط الدولة الإصلاحي والقبول بهذه البرامج لإيجاد مكانة له في خضم هذا التحول العام الذي تعرفه الدولة، وتغير الخطاب النقابي بشعارات فارغة في إطار النضال المؤسساتي، وتنازل عن المبادئ والأفكار التي أنشئ من أجلها وتغير قاموس مفاهيم العمل النقابي كليا واستبدل بمفاهيم جديدة (الشراكة مقابل الصراع والتعاون مقابل النضال والدفاع عن المكتسبات مقابل المصلحة العامة)، وفي هذا السياق ظهرت إلى الوجود النقابات المستقلة والتنسيقيات كأشكال تنظيمية جديدة بديلة للدفاع عن الضرر الذي لحقها من سياسات الدولة، لأن الفعل النقابي أصبح عاجزا أمام هذا الوضع الجديد ولا يساير التغيرات السريعة التي أحدثها الهجوم النيوليبيرالي على كل شيء في الدولة، حيث تفجرت عدة إضرابات وتحول بعضها إلى حراكات ضخمة ترفع مطالب مشروعة وعادلة تناهض السياسة المطبقة في القطاعات، وخلقت هذه الحراكات ضغطا جماهيريا في إطار حركة اجتماعية تقاوم الوضع الجديد، وعلى هذا المستوى وبفعل تنزيل البرامج النيوليبيرالية التي تهدف إلى تصفية القطاع العام على مستوى التعليم، تدفق الحراك التعليمي خارج المؤسسات إلى الشارع بعدما تبين له وبالملموس عجز الفعل النقابي التام أمام الهجوم الرأسمالي على القطاع، حيث استشعر عدد كبير من الموظفين العاملين به الخطر الذي يهددهم ويهدد المدرسة العمومية والأجيال القادمة. وتشكلت عدة تنسيقيات كشكل معبر عن حجم الضرر والهشاشة التي أصبح عليها موظفو التعليم العمومي والوضعيات الصعبة والمتخلفة التي طالت المدرسة العمومية نتيجة تطبيق برامج الإصلاح التي تهدف إلى تسليع التعليم باعتباره أكبر سوق بشرية من حيث العدد للاستثمار فيه. ومع تعمق برامج الإصلاح وقطعها أشواطا متقدمة فيه، تعمقت المشاكل إلى الحد الذي أصبح القطاع يعيش أزمة بنيوية مركبة أخرجت موظفيه للدفاع عن مصالحهم وعن المدرسة العمومية، لاسيما وأن التعليم عانى كثيرا من كثرة الإصلاحات دون جدوى. وانتهى هذا الانتظار الطويل إلى تخييب أفقه في تحقيق الانتظارات المطلوبة من هذه الإصلاحات، عندما صادقت الحكومة على المرسوم الخاص بالنظام الأساسي لموظفي التعليم الذي كرس الوضعية السابقة وكرس ازدواجية التوظيف، ولم يحسن من ظروف وشروط العمل والبقاء على نظام الترقية والأجور دون تغيير يذكر، وتضمن عقوبات تأديبية جديدة وإثقال كاهل هيئة التدريس بمهام إضافية جديدة، ووسم هذا النظام ب(نظام المآسي) حيث كان سببا كافيا وحده في إخراج حراك تعليمي غير مسبوق أثر على الساحة السياسية والاجتماعية باحتجاجات وإضرابات ومسيرات ممركزة وطنيا وجهويا بشكل وحدوي في إطار تنسيقيات تشكلت بسبب حجم الضرر في صفوف فئاته، إلى جانب نقابة قطاعية تعليمية(الجامعة الوطنية للتعليم FNE) التي تقود التنسيق العريض باعتبارها مؤسسة نقابية تحظى بالتمثيلية في القطاع، وانسحبت من التنسيق الخماسي المرحلي لأنها رفضت منهجية العمل والتوقيع على معالم هذا النظام البئيس قبل أن تتم صياغته، وتم إقصاؤها من جولات الحوار، وانطلقت المعركة على أساس ملف مطلبي شامل واجهته الدولة بالتصلب وسد باب الحوار بذريعة عدم منح شرعية التفاوض من خارج المؤسسات وأمام قوة وحجم الحراك التعليمي الذي فاجأ الدولة والنقابات بحشد جماهيري قوي دفاعا عن مطالبه ومعبرا عن رفضه لما تم الاتفاق عليه بين الحكومة والنقابات رافضا لكل التبريرات التي قدمت في هذا الموضوع من طرف الحكومة والنقابات، هذه الأخيرة التي تماهت مع الدولة وجدت نفسها في ورطة لم تستفد من الدرس السابق في حركة 20 فبراير، وعادت لتستحم في النهر مرتين ضدا على المنطق، وبهذا التوتر تحول الفعل الاحتجاجي إلى فعل جماعي يغير ويؤثر في طبيعة المشاركين والمنخرطين فيه بدرجة متفاوتة باعتباره يشكل جزءا كبيرا من الحركة الاجتماعية، حيث رفعت شعارات ومواقف سياسية تعارض سياسة الدولة (الديمقراطية /الحرية /العدالة/ الكرامة/ مناهضة الاستبداد/ الدفاع عن المدرسة العمومية/ مناهضة سياسة صندوق النقد الدولي..) حيث استشعرت الدولة خطورة الوضع وعملت على إبعاد الأطراف المعنية أوالقريبة من الحراك (آباء وأولياء التلاميذ) بالترهيب والتخويف، وسارعت الدولة/الحكومة بإعادة ترميم ما اتفق عليه أمام ضغط الحراك الجماهيري التعليمي من خلال اتفاق 10 دجنبر 2023 بإعادة تجويد النظام الأساسي مع النقابات. وانطلقت دعاية إعلامية رسمية ونقابية تشرح مضامين النظام الأساسي وتحث نساء ورجال التعليم على إيجابياته، وتم تحوير النقاش بالحفاظ على استراتيجية الدولة في القطاع وتسويق تسوية كل المشاكل والملفات التي خلفتها الأنظمة السابقة، وتم التركيز على المسارات المهنية والفئات، وكان الهدف الأساسي منها خفض حدة الصراع والتوتر في أفق الانتهاء من هذه الأزمة حيث ضاع كل شيء: لا الدولة نجحت في تحسين صورتها أمام الشعب ولا النقابات التي أدلتها الدولة تمكنت من كسب ثقة منتسبيها، وفي خضم هذا الوضع تحقق الوعي الجمعي بزيف شعارات الدولة وتخاذل النقابات عن الدفاع عن المكتسبات والخدمات الاجتماعية، لأن ثلاثة أشهر من الحراك كانت كافية لتعلم الدروس من الإضرابات لكونها مدارس الشعب كما وصفها لينين، حيث تزايد الضغط الجماهيري والشعبي على الدولة في غمرة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدولة نتيجة التضخم وغلاء الأسعار والبطالة، مما يهدد الدولة بانزلاق الحراك التعليمي إلى حراك اجتماعي شامل، حيث استشعرت الدولة خطورة الوضع وسعت إلى لقاء مع الحراك بعقد جلسة حوار ضمت ممثلين عن التنسيقيات إلى جانب الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي التي كانت قطب الرحى في هذا الحراك، تم التوصل إلى اتفاق ثان يوم 26 دجنبر 2023 يقضي بالتخلي النهائي عن النظام وإخراج نظام أساسي جديد يتضمن المطالب التي خرج من أجلها الحراك وتسوية معظم مطالب الملف المطلبي للتنسيقيات، وبهذا الدور الذي لعبته الدولة في تسوية الوضع تكون قد ساهمت في طرق آخر مسمار في نعش النقابات التابعة لها دون دراية لما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا في غياب هذه الوسائط، لأنها أضعفت الفعل النقابي والذي بدوره فقد القوة التنظيمية التي كانت محركا أساسيا له وتجعل منه قوة قادرة على لعب دور الوساطة بين الدولة والحركة الاجتماعية بشكل عام.

ويبقى السؤال معلقا على الحركة الاجتماعية والجماهيرية: ما العمل أمام هذه الوضعية التي فرضتها الدولة في قطاع التعليم وتحاول تكرارها في قطاعات أخرى كالصحة والجماعات المحلية؟

حصيلة الحراك التعليمي،
تكلفة سياسية واجتماعية ثقيلة بمكاسب جزئية دون الانتظارات

محمد شويا

1) تقديم عام:

يعد الحراك التعليمي جزءا من الحراكات الاجتماعية المغربية كحراك الريف وجرادة وقبلهما حراك افني وصفرو ومدن وبوادي اخرى او فئاتوشرائح اجتماعية كانت الى عهد قريب ضمن الطبقة المتوسطة تعرضت للاندحار والتفكك والبلترة منذ سياسات التقويم الهيكلي الى الهجوم النيوليبرالي المتوحش من هذه الفئات الموظفون الصغار والمتوسطون كالاساتذة المتدربون وقبلهم الحاصلون على الشهادات وبعدهم المفروض عليهم التعاقد ثم شيوخ التعليم والمقصيون وضحايا النظامين ثم رجال ونساء الصحة والتعليم العالي والذين تم استيعابهم ببعض الزيادات في الأجور ايضا الطلبة الأطباء والممرضون الذين رفضوا الخدمة المدنية وهم اليوم يواجهون منذ سنة تقليص مدة الدراسة والتكوين الى ستة سنوات .. وفئات اخرى شكلت جزءا من الحركة الاجتماعية المغربية كالسائقين وارباب الشاحنات الذين تضرروا من تحرير اسعار المحروقات.

الحراك التعليمي كباقي الحراكات الاجتماعية التي أعقبت فتور 20 فبراير افتقدت الأفق السياسي ما يفيد اشتغال هذه الديناميةالإجتماعيةوتقدمها في ظل اختلال ميزان القوى لصالح دولة المخزن ... واستمرار التفقير السياسي الذي عانت تداعياته ح النقابية منذ ستينيات القرن الماضي كما اشار الى ذلك الشهيد عمر بن جلون في نقده للبيروقراطية وهو ناجم بالأساس عن غياب حزب الطبقة العاملة وغياب الافق السياسي اوديبالنضال الاجتماعيعموما ودفع بالحراك التعليمي الأخير للاستنزافوبتكلفة سياسية ثقيلة وباهضةمع مكاسب هزيلة وجزئية فئوية بدون تاثير على السياسة التعليمية.. كما وقفت شروط أخرى وراء هذا المصير منها الطابع العفوي للحراك وغياب التنظيمات التقليدية والاستعاضة عنها بتنظيمات هلامية رغم ديناميتها النضالية المؤقتة..

إن اعتمادنا دراسة مقارنة بين الحراك التعليمي الذي فجر الانتفاضة المجيدة 23 مارس 1965 إثر المذكرة المشؤومة للوزير يوسف بلعباس التيحرمت التلاميذ فوق 15 سنة من اجتياز امتحان شهادة الدروس الابتدائية التي انكشفت خلفيتها الطبقية بحرمان ابناء وبنات الشعب من الترقي الاجتماعي عن طريق التعليم فكان رد فعل كل مكونات الشعب المغربي وعلى راسها الاجيال .... هذه الانتفاضة المجيدة التي قمعها الجنرالافقير بالحديد والنار تعكس ان قضية التعليم تملك حاضنة شعبية قوية لم تستثمرها الحراكات التعليمية اللاحقة وتاخذها بالاعتبار من اجل حسم مسالة التعليم لصالح الشعب فالانتفاضة افرزت حركة تلاميذية قوية مؤطرة بنقابة وطنية للتلاميذ اشتغلت في السرية بحكم القمع وربطت جسورا قوية مع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كما افرزت لنا حركة اليسار الجديد بكل فصائله واجبرتالنظام على اعلان حالة الاستثناء هذا الزخم والمد النضالي والسياسي حصل بفضلالأفق السياسي للحركة الاجتماعية المغربية ومنها الحركة التعليمية .. الحراك التعليمي الاخير 2023/2024 جاء مطبوعا بالعفوية والتجريبية ولم يستثمر الشروط الموضوعية التي كانت موجودة من اجل توسيع المعركة بانضمام الشعب وبالخصوص الاولياء والاجيال في المعركة الطبقية حول التعليم.. التفقير السياسي للمعلمين وللشعب والاجيال جعل المعركة تنتهي بحصيلة هزيلة في الحقوق والمكتسبات وتكلفة ثقيلة سياسيا في العلاقة من الحريات والحقوق الديمقراطية لرجال ونساء التعليم وفي اهدار فرصة لفرض اصلاح بيداغوجي حقيقي لصالح الاجيال وحقها في تعليم عمومي موحد ومجاني وعصري .. في هذه الورقة سنتناول عبر محور أول حصيلة الحراك التعليمي وفي المحور الثاني حول الدروس الممكن استخلاصها من اجل التقدم في معركة التعليم ضمن الحرب الطبقية القائمة...

هذه الانتفاضة المجيدة التي قمعها الجنرالافقير بالحديد والنار تعكس ان قضية التعليم تملك حاضنة شعبية قوية لم تستثمرها الحراكات التعليمية اللاحقة وتاخذها بالاعتبار من اجل حسم مسالة التعليم لصالح الشعب فالانتفاضة افرزت حركة تلاميذية قوية مؤطرة بنقابة وطنية للتلاميذ

2) حصيلة الحراك التعليمي بين المكتسبات والاخفاقات

أ- سياقات الحركة الاجتماعية والتعليمية مابعد حركة 20 فبراير:

وتمكن النظام القائممن اضعاف حركة 20 فبراير واستيعابها سياسيا ببعض الإصلاحات السياسية والدستورية الشكلية والتي سيتم التراجع عنها لاحقا ثم عزل الحركة النقابية المغربية عن حركة 20 فبراير وطرد التوجه الديمقراطي واضعافه داخل النقابات المركزية UMT و CDTوبدأ بعدها في شن هجوم نيوليبراليمتوحشعلى القوانين والمكتسبات والحقوق الإقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة وعموم الموظفين ومنهم رجال ونساءالتعليم .. وبدأت الحكومات الاصولية الاخوانية (10 سنوات كاملة) وحكومة الباطرونا الحالية وهي حكومات مغرقة في الرجعية ووفية لاختيارات المخزن والنظام التبعي المملاة من المراكز المالية العالمية، هجومها على الحقوق الاجتماعية بإضعاف الحماية الدستورية والمؤسساتية لها من خلال الفصل 8 من الدستور الممنوح حول النقابات والفصل 31 ايضا والذي يحرر الدولة من التزاماتها وواجباتها في ضمان الحقوق الاجتماعية حيث ينص هذا الفصل على ان الدولة والجماعات الترابية تعمل على تيسير الولوج الى التعليم والصحة ....

وقد انقلبت حكومة بنكيران الوفية للتوحش الرأسمالي على اتفاق 26 ابريل 2011 وتواطأت النقابات البيروقراطية وصمتت عن اتمام التزامات الحكومات الواردة في الاتفاق كما فرضت القانون التكبيليللاضراب عمليا حتى قبل اقراره من البرلمان والى اليوم والحرب على الحركة النقابية الديمقراطية والمناضلة بالمنع والقمع والمحاكمة والحظر القانوني والعملي على تنظيماتها وانشطتها ..

واستمر تفكيك قوانين الوظيفة العمومية بفرض التعاقد في التعليم وتحويل الاكاديميات الى مؤسسات عمومية عوض مصالح خارجية للوزارة و تحويل كلية علوم التربية والمدارس العليا والمراكز التربوية الجهوية الى مسارات اكاديمية واحداث مهن التربية والتكوين بهدف مهننة التعليم والتربية وإخضاع التوظيف في التعليم لسوق الشغل والفرز الامني والتقشف .. وتم لاحقا تكريس التعاقد في التعليم وضرب المجانية والنخبوية عبر اقرار قانون تراجعي خطير هو القانون الاطار 51/17 وهو الوعاء القانوني لما يسمى بالرؤية الاستراتيجية وهي اختيارات النظام التبعي باتفاق مع البنك العلمي بعد فشل المخطط الاستعجالي،لاجل مزيد من خوصصة التعليم والتحكم السياسي في تعليم ابناء الفقراء واعادة انتاجهم كعمال مستعبدين لفائدة الرأسمال التبعي والامبريالي في المناطق

يتبع 12

فلسطين: السقوط الأخلاقي للإمبريالية

عبد الإله تاشفين(*)

كل هذه الهمجية والبربرية والقتل والدمار والتجويع والتهجير الذي يمارسه الكيان الصهيوني اللقيط، على الشعب الفلسطيني، بدعم امبريالي مفضوح، من أمريكا وبريطانيا والدول الغربية، وتزويد الكيان بترسانة حربية حديثة، من صواريخ مجنحة وباليستية، والبراميل المتفجرة، والقنابل « الغبية» والانشطارية والعنقودية، والمدرعات والأحزمة النارية، كل ذلك خلف أكبر جريمة حرب وإبادة جماعية لمخيمات غزة وسكانها العزل في العصر الحديث، بعد حروب الفاشستية والنازية.

يوازي هذا، انحياز إعلامي مفضوح مفبرك ومضلل للدول الامبريالية، بإقحام امبراطوريتها الإعلامية لتضليل الشعوب الحرة في العالم، مع تقاطر كل زعماء الامبريالية منذ 7 أكتوبر إلى اليوم على العاصمة الصهيونية، رؤساء أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا واسبانيا، مما شكل دعما إعلاميا وسياسيا ونفسيا للكيان الصهيوني، الابن البار للإمبريالية.

لم تكتف الدول الإمبريالية بكل هذا الدعم السخي، بل تهدد وتتوعد الأمم المتحدة ومنظماتها، ما يسمى مجلس الأمن الدولي ومحكمتي العدل والجنايات الدوليتين، مما أصاب هذه المنظمات بالشلل والخرس أمام هذا الخرق الفاضح للقانون الدولي، الذي وضعته هذه المنظمات الإمبريالية نفسها، والذي يطبق في حالة روسيا في حرب أوكرانيا، ويتم صرف النظر عنه كلما تعلق الأمر بالكيان الصهيوني، وبحقوق الشعب الفلسطيني المباد، والمقهور لأكثر من قرن من الزمن.

في حرب الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، خرجت الإمبريالية من دورها المستتر لتعلن علنا، مرة أخرى، عما يشبه وعد بلفور 1917 حين قال بايدن: لو لم تكن إسرائيل لأوجدناها، فشاركت أمريكا لقيطها في كل الخطط الحربية والاستراتيجية والاستخباراتية، بمشاركتها عن طريق وزير خارجيتها ومبعوثيها في مجالس حرب الكيان الصهيوني، والاطلاع على الخطط والعمليات العسكرية لأن في تقرير استخباراتها، أن الكيان الصهيوني أصبح سيواجه مسألة وجود.

كل هذا السقوط الأخلاقي للإمبريالية، والانحياز التام واللامشروط للاحتلال الصهيوني، لن يغطي على الانتصار المدوي والإستراتيجي التاريخي الذي حققته المقاومة الفلسطينية منذ يوم 7 أكتوبر، في عملية طوفان الأقصى التي أسقطت بدون رجعة « متلازمة الجيش الذي لا يقهر» و « الدولة الوحيدة الديمقراطية في الشرق الأوسط» وغيرها من الدعايات الإعلامية المضللة لعقود، أقوى جيش، الحزام الأمني، مقلاع داوود، القبة الحديدية، ومفاعل ديمونة و غيرها من الدعايات التي سوقت بها الإمبريالية الكيان الصهيوني الغاصب، و أرست بها مسلسلات التطبيع مع الأنظمة العربية الرجعية، كاتفاقية كامب ديفيد، اتفاقية وادي عربة، ومفاوضات مدريد و أوسلو، واتفاقية أبراهام، المسماة اتفاقية القرن.

استطاعت المقاومة أن تسقط في ليلة واحدة كل هذا المسخ، بجعل المعركة هذه المرة في عقر الكيان الصهيوني، وفي شوارع المستوطنات المغتصبة، باختراق الحزام الأمني و كل برامج التجسس و المراقبة، والترسانة الحربية، فمرغت أنف الكيان الصهيوني في الوحل، وأصابت الإمبريالية بالذهول، واستطاعت المقاومة بإمكانياتها الذاتية، وبقوة تنظيماتها، قلب المعادلة، بخلق قوة ردع جديدة.

أبانت المقاومة الباسلة أنها من تملك زمام المبادرة والتحكم في المعركة بأساليب حربية مبتكرة، تباغت الغزاة في حقول الألغام، وتفخيخ الأنفاق والمعارك الضارية من مسافة الصفر، تقاتل فوق الأرض وتحت الأرض، وكبدت جيش الكيان الصهيوني خسائر فادحة في عدد القتلى والآليات.

أمام إرادة المقاومة التي لا تقهر، بوحدتها وغرفتها المشتركة، كهيئة أركان حرب، وصمود الشعب الفلسطيني الجبار المتمسك بأرضه، واصطفافه وراء مقاومته الباسلة، وإفشاله لكل مخططات الصهيونية والإمبريالية في التفريق بين سكان غزة بتكليف زعماء العشائر بتوزيع المساعدات، كما خططتها مع زعماء العشائر بالعراق، ففطنة زعماء العشائر لألاعيب الإمبريالية، أفشل كل خططهم، ليبدأ الانتقام والقتل من جديد.

هذه الملحمة البطولية للمقاومة أرجعت القضية الفلسطينية للمنتظم الدولي، وللواجهة، قضية شعب وقضية تحرر وقضية تقرير المصير، وأفشلت كل خطط المطبعين، والتقسيم، ومسلسل قضم الأراضي الفلسطينية بالمستوطنات الغاصبة، وأيقظت الضمير الحر الإنساني لدى كل الشعوب، وداخل الأنظمة الإمبريالية نفسها، وتراجع عدة دول إمبريالية أمام ضغوطات شعوبها، واعترافها بالدولة الفلسطينية وبشرعية المقاومة، إسبانيا، إيرلندا والنرويج.

وصل مدى هذه الحرب الهمجية، والصور اليومية لآلاف الشهداء والجرحى الفلسطينيين، وآلاف المعتقلين، وصل إلى كبريات الجامعات الغربية، إذ اعتصم الطلاب في حرم الجامعات مطالبين بوقف العدوان، وبقطع العلاقات الأكاديمية لمؤسساتهم مع مؤسسات الكيان الصهيوني، ومن طلاب الجامعات من وضع في مطالبه إعادة تسجيل طلاب غزة المدمرة جامعاتهم، داخل جامعاتهم.

أمام الضربات الموجعة للمقاومة، ومحور المقاومة الذي فتح جبهات أخرى للإسناد، وأمام ضغط الشعوب وطلاب الجامعات، رغم القمع والاعتقالات، اضطرت الإمبريالية لتفعيل مجلس الأمن الدولي ليخرج بقرارين لوقف إطلاق النار، قرارين غامضين مبهمين لتوريط المقاومة وتسويقها على أنها هي من تريد الحرب وترفض التفاوض.

كل ما تسعى إليه الإمبريالية هو استرجاع الأسرى، وبدء الحرب من جديد، وهدفها الخروج من ورطة ازدواجية المعايير، المتورطة فيها مع الكيان الصهيوني، خصوصا أنها متورطة في حرب أخرى مع روسيا، في عملية فاشلة أخرى.

وما تلا تلك القرارات في البحث عن حل للكيان اللقيط، أسمته « بعملية السلام وحل مستدام وحل الدولتين» وتدبير شؤون غزة في ما يسمى « اليوم التالي».

خطط أخرى جديدة كانت لها المقاومة بالمرصاد، أن أي حل لليوم الموالي، تقرره المقاومة والشعب الفلسطيني، وكل تواجد لقوة عربية أو غربية أو دولية، سيعتبر كقوة احتلال وسيتم التعامل معها بتلك الصفة.

هذه الخطة الإمبريالية الصهيونية الخطيرة، ترمي من ورائها الإمبريالية، بتوافق سري مع بعض الأنظمة الرجعية، لفرض رؤية ما يسمى اليوم التالي في قطاع غزة، ووصاية سياسية وأمنية على غزة ومحاولة نزع سلاح المقاومة تحت ضغط إدخال المساعدات الإنسانية والإعمار.

بعد تسعة أشهر من حرب إبادة وحرب شرسة، سيدرك المحتل الصهيوني أنه يصعب القضاء على فكرة المقاومة، وأن لها حاضنة شعبية، وأنها لازالت توجه الضربات، وأنها مع كل أسبوع، تزداد قوة وشراسة، وتبتكر عمليات نوعية مفاجئة للعدو، واعترف العدو بأن المقاومة تتعلم من كل معركة، وأنها تبتكر أساليب جديدة قتالية من حرب الكمائن وحرب الشوارع والمدن والمنازل، والحقول المفخخة، وأن القوة الصاروخية لازالت تنطلق من قطاع غزة الضيق، وأن المقاومة تتطور تحت الحرب والأنقاض، إنها معركة بداية النهاية للمحتل، وإنها لثورة حتى النصر.

(×) محام بهيئة مراكش.

الدولية

تصاعد اليمين المتطرف الأوربي:

أزمة الرأسمالية وديمقراطية الإنابة

محمد شاعـــر

حصل اليمين المتطرف الفرنسي وخاصة حزب التجمع الوطني على 33 % من الأصوات في الدور الأول من الانتخابات التشريعية المنظمة في فرنسا في 30 يونيو 2024 ، متقدما على الجبهة الشعبية الجديدة اليسارية وعلى حزب «معا من أجل الجمهورية» الذي يمثل الأغلبية الحاكمة الحالية . و تفيد توقعات الدورة الثانية ان يحصل التجمع الوطني على ما بين 230 و280 مقعدا من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية الفرنسية و التي تبلغ 577. وتثير هذه التوقعات مخاوف كبيرة خاصة لدى المهاجرين سواء الحاصلين على الجنسية الفرنسية أو ممن لم يحصلوا على بطائق الإقامة ولا على الجنسية ،وذلك باعتبار الخطاب المناهض للمهاجرين والخطاب الهوياتي المتطرف لليمين المتطرف .و في واقع الأمر فإن تصاعد المد اليميني اليميني المتطرف لم يقتصر على فرنسا وحدها ضمن المجال الأوربي ،ولم يكن وليد هذه الانتخابات . فخلال عشرين سنة وهذا التيار الشعبوي الهوياتي اليميني المتطرف يتصاعد نفوذه في المجال السياسي الأوربي عامة . وفي حالة فرنسا فقد زاد اليمين المتطرف في عدد الأصوات التي يحصل عليها سواء في الانتخابات التشريعية أو المحلية أو الأوربية، كما حدث في انتخابات البرلمان الأوربي الأخيرة ، والتي دفعت االرئيس ماكرون إلى إقرار انتخابات تشريعية سابقة لأوانها . و لم يكن الأمر مختلفا في الانتخابات الرئاسية حيث وصل اليمين المتطرف سواء إبان ما كان يعرف بالجبهة الوطنية أو باسمها الجديد التجمع الوطني ثلاث مرات للدور الثاني للانتخابات الرئاسية ، وآخرها سنة 2022 التي حصل فيها اليمين المتطرف بمختلف أدرعه على 32،% في الدور الأول للانتخابات الرئاسية وبالتالي صعود زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبن إلى الدور الثاني.

ولم يقتصر هذا التصاعد على فرنسا بل سبقتها دول أخرى تمكن اليمين المتطرف فيها من الوصول إلى الحكم مثل إيطاليا ، وتصاعد نفوذه السياسي في الدانمارك وهنغاريا وهولندا والسويد ،هذه البلدان التي تمكن فيها اليمين المتطرف من التقدم إلى المرتبة الثانية والثالثة في الانتخابات التشريعية الأخيرة ، إضافة إلى هذه البلدان هناك ليتوانيا وبلجيكا وسلوفاكيا ، وهي بلدان حصل فيها اليمين المتطرف على ما بين 11% و15% .وحتى الدول التي انتصرت فيها أحزاب تدعي وسط اليمين أو اليمين المعتدل تستخدم، عند صعودها إلى الحكم، خطابا بل وبرامج الهيئات اليمينية المتطرفة ، مثل ما هو الحال في هنغاريا وفي بولونيا بل وحتى في فرنسا مع ماكرون حيث أراد إقرار قرارات ضد المهاجرين والطلبة الأفارقة أو حتى الفرنسيين من أصول إفريقية للحد من تجنيسهم بل وإقرار مبررات لطردهم Kكما أحاط به وزراء ذووا توجهات يمينية متطرفة .

بالعودة إلى تاريخ بداية هذا التصاعد لابد من استقراء سياق وآخر العقد الأول من هذا القرن ، حيث تفاقم ازمة الرأسمالية العالمية التي انطلقت من المؤسسات المالية الأمريكية لتنتشر في لبلدان أسيوية والبلدان الأوربية نتيجة عولمة القطاع المالي في كل أبعاده النقدية والبنكية والبورصوية ،وتحكم المؤسسات المعولمة المالية والاقتصادية في مالية واقتصاد العالم ، وأغلبية هذه المؤسسات أمريكية المنشأ وتوجد مقرات قراراتها في نيويورك. وكان للأزمة عواقب وخيمة على الاقتصاد الأوربي وعلى الطبقات الشعبية والفئات الدنيا من الطبقات الوسطى، ولعل أبرز هذه العواقب تفاقم البطالة و تدهور القدرة الشرائية لأغلبية الشعوب الأوربية وبالتالي الانحدار الطبقي للعديد من فئات الطبقة الوسطى إلى مستوى الطبقات الفقيرة، إضافة إلى ارتفاع مستوى الجريمة وغيرها من مظاهر الانحراف. عواقب تشكل بذور إنبات ونمو التيارات اليمينية المتطرفة التي تتغذى على الأزمة، وتستعمل خطابات شعبوية تدغدغ المشاعر بتخويف الجماهير، المحبطة اليائسة من أوضاع الأزمة، بالادعاء أن الهوية الوطنية مهددة، وبخطر المهاجرين الذين يعتبرهم اليمين المتطرف أصل أزمات الشعوب الأوربية. ولاشك أن هذه الخطابات موجهة من الرأسمال المتوحش الذي يدعم اليمين المتطرف لتوجيه أصبع الاتهام، حول أسباب الأزمة، إلى الآخر المهاجر وتبرئة الاستغلال الرأسمالي المتوحش .إن خطاب اليمين المتطرف خطاب تخويف يُهَرِّبُ أصل الأزمة إلى القادمين من الضفة الأخرى للمتوسط ، ولذلك فهو يخدم الرأسمال المتوحش ،و يتلقى الدعم الكامل منه، ويستغل ديمقراطية الإنابة ثم ينقلب عليها ،كما حدث في ألمانيا سنة 1933حين ضغط الرأسمال لتعيين هتلر مستشارا لألمانيا، لردع التوجه الشعبي المتنامي نحو الشيوعية بعد أن ألحقت أزمة 1929 الرأسمالية عواقب وخيمة على الطبقة العاملة والكادحين و الطبقات المتوسطة .

وهذا يستنتج منه أن اليمين المتطرف وليد الرأسمالية المتوحشة، ينمو ويكبر في ظل أزماتها، وفي ظل ديمقراطية الإنابة البورجوازية، ليكون سلاحا من أسلحة مواجهتها لنضال الطبقة العاملة كما يشهد على ذلك تاريخ اليمين المتطرف منذ الحرب العالمية الأولى.

البيان الختامي للمؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يتضامن مع نساء فلسطين والسودان وكافة النساء ضحايا هجومالامبريالية والصهيونيةوحروبهما على الشعوب

– يدين استمرار تطبيق النظام سياسات التفقير والتهميش على الجماهير الشعبية والتي تنال النساء منها النصيب الأوفر

تحت شعار « من أجل بناء جبهة نسائية مكافحة ضد الاستغلال الطبقي والاستبداد وكل مظاهر الاضطهاد «، عقد القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي مؤتمره الوطني الثالث يومي29 و30 يونيو 2024 بالرباط،بعد نجاح الندوةالدولية الافتتاحية للمؤتمر يوم الجمعة 28 يونيو 2024 تحت عنوان « سبل تقوية التضامن مع نساء فلسطين والسودان «، ونجاح الجلسة الافتتاحية بالحضور المتميز للضيوف عشية يوم السبت 29يونيو2024 بقاعة هيئة المحامينبالرباط.

يتزامن هذا المؤتمر مع الذكرى الثانية للإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة: « حزب النهج الديمقراطي العمالي»، وهو الحزب الذي يستهدف المساهمة في تحرر الطبقة العاملة من الاستغلال وتحرر شعبنا من هيمنة التكتل الطبقي السائد والامبريالية والصهيونية، بما يوفر الشروط الضرورية لإرساء دعائم الدولة الاشتراكية. كما يتزامن هذا الحدث التنظيمي الهام مع الذكرى الرابعة والخمسين لتأسيس المنظمة الماركسية اللينينية المغربية « إلى الامام « بتاريخ 30 غشت 1970 وذكرى معركة أموال المجيدة بقيادة المقاوم محمد بن عبد الكريم الخطابي.

ينعقد مؤتمرنا هذا في سياق دولي عام يتميز:

على الصعيد الدولي:

– تعمق الأزمة البنيوية للمنظومة الرأسمالية في الغرب الإمبريالي مما يدفعه إلى نهب المزيد منثروات الشعوب وتكثيف استغلال العمال والعاملات اللواتي يتعرضن للاضطهادوالاستغلال المضاعف، مع سياسةإذكاء الحروب والنزاعات في مختلف مناطق العالم،حيث تكون النساء من أول وأكثر ضحاياها.

– تغول الأنظمة الرأسمالية وتعاظم دورها في تدمير البيئة وحياةالشعوب، مع تزايد تدخلات حلف الناتو في إشعال الحروب ودعم الانقلابات العسكرية والفاشية لتأمين مصالحها وتحكمها في ثروات الشعوب.

أمام هذا التوسع المتوحش، نسجل بداية المواجهة من خلال بروزعالم متعدد الأقطاب، ضمنه قطب « البريكس» بقيادة الصين وروسيا.

إن المؤتمر، إذ يطالب بحل حلف «الناتو» لدوره في إشعال الحروب وتدمير البيئة وحياة الشعوب، يسجلباعتزاز الدور الأساسي الذي تلعبه النساء في النضالات الشعبية ضد تغول الأنظمة الرأسمالية ويدعوإلى خلق جبهة عالمية والانخراط في بناء أممية ماركسية لمواجهة الامبريالية.

على الصعيد الافريقي:

– بروز نضالات شعبية تحررية ضد الهيمنة الامبريالية الفرنسية في غرب أفريقيا خاصةحيث تلعب فيها النساء أدواراطلائعية.

– استمرار الحرب بين أجنحتي النظام العسكري الرجعي في السودان بدعم من الدول الامبريالية والمحاور العربية الرجعية بهدف إجهاض ثورة الشعب السوداني بقيادة قواه الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني.

إن المؤتمر يحيي الشعب السوداني والدور الريادي للنساء السودانيات ضد محاولات إخماد شعلة الثورة السودانية المطالبة بإرساء نظام دولة مدنية ديمقراطية وعلمانية.

على الصعيد العربي والمغاربي:

– مواصلة كيان الاحتلال الصهيوني حرب الإبادة الجماعية و التهجير القسري و تجويع ودعمالشعب الفلسطيني، منذ 7 أكتوبر 2023، برعاية ودعم من الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و تواطؤ الأنظمة العربية الرجعية، مماخلف الآلاف من الشهداء و الشهيدات أغلبهم/هن من الأطفال و النساء والشيوخ، مقابل الصمود البطولي للشعب الفلسطيني بقيادة مقاومته الموحدة، وخاصةمنذ ملحمة طوفان الأقصى،التي قلبت موازين الصراعوأجهضت المخطط الإمبريالي الصهيوني الرجعي لفرض نكبة جديدة على الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته.

على الصعيد الوطني:

يسجل المؤتمر:

– تأثير الأزمة البنيوية للنظام التبعي الذي رهن مستقبل الأجيال القادمة للدوائر المالية الامبريالية والارتماء في أحضان الصهيونية مما لها من انعكاسات خطيرةعلى الطبقة العاملة وبشكل مضاعف على النساء العاملاتو الكادحات.

– تزايد منسوب القمع الممنهج ضد الاحتجاجات القطاعية والمناطقية، عبر اعتقال ومحاكمة نشطاء الحراكاتالاجتماعية والصحفيين ونشطاء الرأي ومحاصرة القوى المناضلة...؛ وبالمقابل يسجل المؤتمر تصاعد المقاومة الشعبية و تنامي احتجاجات في العديد من الفئات المتضررة في عدد من المناطق المهمشة بمشاركة واسعة للنساء، و على رأسها نضالات نساء مدينة فكيك للاحتجاج على تردي الأوضاع الاجتماعية وخصوصا قطاع الماء بها.

إن المؤتمر الثالث للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي،إذ يعتز بالنضالات الشعبية وبالمشاركة الواسعة للمرأة المغربية وقيادتها للعديد من الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والعمالية (فكيك، عاملات«سيكوميك» بمكناس، العاملات الزراعيات ،عاملات النظافة و الطبخ في المؤسسات التعليمية...) والإشادة بنضالات طلبة كليات الطب والصيدلة من أجل فرض حقوقهم المشروعة.

فإنه يعبر عن:

–إدانته لتعمق سياسات النظام المبنية على الاستبداد والفساد ونهبثروات البلاد والزجبأغلب النساء وأسرهن في مخالب الفقر والتهميش، ويحمل الدولة قبول شروطالتشغيل المخزية للعاملات الموسميات في حقول الفراولة بإسبانيا، كما يشجب استمرار توقيف الأستاذات والأساتذة على خلفية الانخراط في الحراك التعليمي؛

–إدانة تسارعوتيرة التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني العنصري الغاصب وتوسعه على كافة المجالات الحيوية، ودعوة الشعب المغربي إلى مواجهة الاختراق الصهيوني للمجتمع ومواصلة النضال من أجل إسقاط التطبيع وتجريمه. والاعتزاز بالنهوض الطلابي في عدة مواقع جامعيةللتضامن مع فلسطين ومع كل القضايا العادلة؛

– تحية محور المقاومة ضد حرب الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني التي يقودها التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي، والاعتزاز بتوسع التضامن الدولي لشعوب العالم والذي تلعب فيه النساء دورا رائدا.

–تحية كفاح الشعب السوداني والدور الريادي للنساء السودانيات ضد محاولات إخماد شعلةالثورة السودانية المطالبة بإرساء نظام دولة مدنية ديمقراطية وعلمانية.

–الاعتزاز بصمود النساء في فلسطين والسودان في وجه الحروب الإمبريالية، والإشادة بالدور الأساسي الذي تلعبه النساء في النضالات الشعبية في مختلف مناطق العالم ضد تغول الأنظمة الرأسمالية،والانخراط في بناء أممية ماركسية لمواجهة الرأسمالية والإمبرياليةومن أجل الاشتراكية والشيوعية.

–الإشادة بدور الحزب في خلق «الجبهة المغربية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين»، وتجديد المطالبة بالحرية لكافة المعتقلين السياسيينوعلى رأسهم معتقلي حراك الريف والصحفيين والمدونين/ت ومعتقليالرأي وعلى رأسهم الناشطة سعيدة العلمي؛

–دعوة كل القوى الديمقراطيةوالتقدمية إلى المساهمة في بناء جبهة نسائية للنضال من أجل تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنساء خصوصا العاملات والكادحات منهن، ومن أجل فرض قوانين وتشريعات تضمن حماية النساء عبر سن قانون أسري ديمقراطي علماني مدني يجسد المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وتغيير مدونة الشغل لقصورها عن ضمان تأمين الحقوق الشغلية للعمال والعاملات وحماية النساء من الاستغلال والاضطهاد والعنف والتحرش في أماكن العمل.والنضال ضد التشريعات والقوانين المجحفة (مدونة الأسرة، القانون الجنائي، عمال وعاملاتالمنازل، قانون 103 وغيرها).

المؤتمر الوطني الثالث
29 / 30 يونيو 2024

تصوير:عبدالرحيم عيطونة

تتمة 9

الحرة وتمكين ابناء التحالف الطبقي السائد من تعليم عبر منظومتنفرانكفونيةوانجلو ساكسونية للسيطرة على المعرفة وسبلها والسلطة والثروة واعادة انتاج نفس العلاقات الاجتماعية ..

ب- محصلات الحراك التعليمي المكاسب والاخفاقات:

تمكن النظام السياسي من تحييد جماهير عريضة من المعلمين من الصراع الطبقي ومن معركة التعليم خصوصا باستيعاب جزئي لبعض مطالبهم المادية كزيادة 600 درهم وفق اتفاق 26 ابريل 2011 مقابل السلم الاجتماعي في اطار تحييد الطبقة الوسطى من برنامج حركة عشرين فبراير وفي نفس الوقت تفكيك قوانين الوظيفة العمومية والتقاعد وضرب المدرسة العمومية ودفعهم نحو العفوية عبر التنسيقيات والنفور من العمل والتنظيم النقابي عامة وإن كان التوجه النقابي الديمقراطي خصوصا في قطاع التعليم والفلاحة والجماعات الترابية ... ظل صامدا الا انه لم يتمكن من بلورة برنامج تنظيمي و نضالي لتأطير الحركة الإجتماعية حيث ظلت جماهير واسعة من الموظفين وخصوصا الاساتذة يتغذون على الوعود والخطابات الاصولية طيلة عشر سنوات ليستفيقوا على هول المخططات التي تحاك ضد التعليم العمومي والوظيفة والخدمة العموميتين .. وليجنوا حصيلة مخيبة للآمال بمكتسبات مادية هزيلة وتكلفة سياسية ثقيلة.

مكتسبات الحراك التعليمي الهزيلة:

الى حدود شتنبر 2022 ظل الخماسي النقابي القطاعي متماسكا لذلك رفض اي اتفاق لا ينصف كل الفئات التعليمية وحدد 8 مطالب اساسية لا يمكن توقيع اي محضر دونها مع الوزراة لكن وبشكل مفاجيء وبعد لقاء وفد البنك العالمي الذي زار المغرب في نوفمبر 2022 لاول مرة في التاريخ مع المركزيات النقابية وليس القطاعية الممثلة بالبرلمان CDT.UMT.UGTM.UNT هذه المركزيات لم تخبر عمالها وموظفيها بفحوى الإملاءات المؤكدة على السلم الاجتماعي لتسريع الإصلاحات الحكومية في مواجهة مخلفات كوفيد و اصلاح قوانين الوظيفة والخدمات العموميتين وانظمة التقاعد والتحكم في كتلة الأجور والمعاشات.. بعد هذا اللقاء وقع الرباعي النقابي المعلوم اتفاق 14 يناير 2023 بصفر درهم وانبرى لمناقشة نظام اساسي في سرية محكمة لأزيد من 9 اشهر بعد إقصاء الجامعة الوطنية للتعليممبعد رفضها توقيع الاتفاق المشؤوم بدات الحراك التعليمي باضراب ومسيرة 20/21 فبراير 2023 دعت فيه الجامعة الوطنية للتعليم إلى توحيد الشغيلة لتبدأ اذرع البيروقراطيات والبوليس السياسي المندسة داخل النقابات والتنسيقيات بالصراخ والدعوة لعدم «تسييس» معركة رجال و نساء التعليم مستهدفين اضراب يوم 20 فبراير ومن هنا انطلق الالتفاف السياسي المخزني والبيروقراطي على قضية التعليم.

المكاسب والحقوق:

على مستوى المكاسب، تم تكريس التراجعات السابقة سواء على مستوى الحريات والحقوق الديمقراطية فلم تتنازل الحكومة عن مرسوم الاجر مقابل العمل وبالتالي استمرت الاقتطاعات من الاجور وهي عقاب مادي لثني رجال ونساء التعليم عن ممارسة حقهم في الاضراب وبناء تنظيماتهم الذاتية النقابية والتنسيقيات للدفاع عن حقوقهم .. كما لم يتم تحصين الوظيفة والخدمة العموميتين وما يترتب عنهما من مكتسبات ضحى المغاربة بالغالي من اجلها كالحق في الوظيفة العمومية إذ تم تكريس التعاقد وتعميمه تحت غطاء التوظيف

الجهوي والاحتفاظ بالاكاديميات كمؤسسات عمومية والتشبث بالقانون الاطار وبقانون احداث مراكز التربية والتكوين ...

وبالنسبة للحقوق فقد ضمن اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 زيادة عامة في الاجور بقدر 1500 درهم على دفعتين ثم الاعتراف للتعليم الابتدائي والاعدادي والملحقين بالترقية الى خارج السلم والترقية الى الرتبة الجديد لكل الاسلاك والفئات وبعض التسويات الفئوية للفئات الصغرى من منطلق موازناتي وتحكمي وربما انتخابي، ثم زيادة حزئية في التعويض عن المهام ب 500 درهم لكن هذه الزيادات في الاجور سرعان ما ستتبخر امام التضخم المهول وايضا بسبب التراجعات على مستوى قوانين التقاعد ..

الاخفاقات :

مقابل مكاسب وحقوق مادية هزيلة وجزئية هناك اخفاقات وتكلفة ثقيلة تتمثلفي:

استمرار الدوس على الحريات والحقوق الديمقراطية عبر التضييق على الاضراب والتنظيم النقابي والتطبيع مع العفوية وضرب العمل النقابي ومزيد من تمزيقه واضعافة ثم التوقيفات التعسفية والمحاكمات الصورية والمتابعات ..

تم التطبيع النهائي مع كل القوانين التراجعية التي تتعلق بالتوظيف العمومي والتكوين والتقاعد وانظمة المؤسسات التعليمية والاكاديميات

3) الدروس الممكن استخلاصها من الحراك التعليمي الاخير من اجل التقدم في معركة التعليم العمومي لصالح الأجيال:

لقد شكلت قضية التعليم ولازالت تشكل مجالا مهما من مجالات الصراع الطبقي في بلادنا كما كان مجالا للصراع ولازال مع القوى الامبريالية والرجعية ... لذلك الحراك التعليمي الاخير والذي لعبنا فيه دورا محوريا وحاسما كتوجه نقابي ديمقراطي سواء على مستوى المطالب او التنظيم او النضال وبذلك فهو يشكل مختبرا مهما نستخلص منه الدروس سواء في العلاقة مع الحركة النقابية عموما او التعليمية خصوصا ثم مستوى العلاقة مع تجربة التنسيقيات كأدوات الدفاع الذاتي للجماهير التعليمية او على مستوى العلاقة مع المجتمع خصوصا الطبقات الشعبية التي يهمها التعليم من اجل الارتقاء الاجتماعي او على مستوى العلاقة مع الحكومة .. ومن أبرز الدروس التي يفترض الوقوف عندها:

ان الحركة الاجتماعية ومنها الحراك التعليمي يجب ان تتوفر على قيادة سياسية وافق سياسي خارج هذه الشروط تنتهي باحتوائها من طرف اعدائها الطبقيين ..

في الحركة الجماهيرية عموما لابد من فتح النقاش السياسي حول الارتباط الجدلي بين الديناميات الجماهيرية والمنطلقات والآفاق السياسية وهذا دور التنظيم السياسي ومدى قدرته على الاقناع والقيادة وتحمل المسؤولية في المآلات.

في العلاقة مع الحركة النقابية عموما والتعليمية خصوصا وجب التفكير في مواجهة الانقسامية النقابية .. بعد بناء التنسيق الخماسي كتوجه ديمقراطي والحفاظ عليه لازيد من سنة رغم خروجنا منهكين من الانتخابات المهنية المفبركة لصالح البيروقراطية والانتهازية القريبة بهذا القدر اوذاك من السلم الاجتماعي والعمالة الطبقية للباطرونا والمخزن هناك ثلاثة نقابات قطاعية تابعة للاحزاب والمخزن مباشرة وهي مع السياسات التعليمية الرسمية والاختيارات التربوية الرسمية وتعمل على تأبيد السلم الاجتماعي وتزكيةكل القوانين والقرارات التراجعية عبر مجلسي البرلمانوالمحلس الاعلى للتربية والتكوين وهناك الكدش التي نعتبرها حليفا موضوعيا قيادتها لازالت تستخدم النقابة لاهداف انتخابية وتحسين الموقع السياسي داخل بنية النظام مع تزكية مخططاته من داخل المعارضة الشكلية في المؤسسات دون ان ننسى لقاءه بمعية المركزيات الاخرى مع وفد البنك العالمي دون ان يكشف عن مضمون اللقاء ثم تزكيته لاتفاق 14 يناير 2023 واتفاق 29 ابريل 2024 ايضا فضلا الغموض الذي يلف سلوك احد ممثلي الكدش في مؤتمر منظمة العمل الدولية الاخير .. ان مواجهة اذرع المخزن والباطرونا وامتداداتهما داخل الحركة النقابية من المهام المركزية التي علينا مواجهتها بتقوية التوجهات الديمقراطية والنقاش السياسي والفكر التنويري داخل صفوف العمال والموظفين

في العلاقة مع التنسيقيات : يمكن النظرللتنسيقيات كادواتللدفاع الذاتي تم فرزها عفويا من فئات تعليمية او موظفين في قطاعات اخرى ومتضريين من مرفق وعرفت بدايتها على هامش ازمة الحركة النقابية التعليمية المغربية بالخصوص خضوعها للأجهزة البيروقراطية والتيارات الانتهازية وانغماس بعض القيادات النقابية في الولاءات والعلاقات الريعية عبر التفرغات وتغيير الاطار والمهام واستخدام مؤسسات الحماية الاجتماعية كالتعاضديات والاعمال الاجتماعية اضافة الى الطموح الانتخابوي وتوزيع المنافع الصغيرة بالعلاقات الزبونية كالتعيين في المناصب السامية والمسؤوليات على المصالح الوزارية وايضا المصالح على صعيد المديرية والاكاديميات ونظام الترقي المغشوش والحركة الانتقالية الخ ..

وقد استطاع التوجه الديمقراطي الانفتاح على التنسيقيات واشتغل الى جانبها منذ بداية الالفية الجديدة مع الاساتذة المدمجين العرضيين سابقا ثم اساتذة التربية غير النظامية واساتذة سد الخصاص وغيرهم وخلال الحراك التعليمي الاخير تمكنتFNE منالتنسيق مع اكبر التنسيقيات كالمفروض عليهم التعاقد وتمكنت من فرضهم في الحوار منذ 2019 وبعد اتفاق 14 يناير والسرية المضروبة على مناقشة النظام الاساسي المشؤوم وبعد اقصاء FNEللمرة الثالثة من الحوار القطاعي دعت الى تشكيل مجلس التنسيق الوطني الذي ضم 23 تنسيقية مما اضطر المخزن الى النزول بتيارات وتنسيقيات تشكلت عشية 5 أكتوبر كان لهم دور هو احباط تكتيك FNEفي قيادة المعركة الا ان الانخراط الواسع للشغيلة التعليمية في الصراع اضعف مراميهم وادى الى الفرز داخلهم حيث انكشفت ايادي الرباعي النقابي ونقابة العدالة والتنمية في شل الحراك التعليمي من الداخل وعزل التوجه الديمقراطي عبر المزايدات في عدد ايام الاضراب والتشويش على عودةFNE للحوار ايام 14/15/16 دجنبر 2023 وتوقيعها اتفاق 26 يناير والغاء النظام الاساسي المشؤوم وتعويضه بنظام اخر اقل سوءا من القانون الملغي ... ان الدروس التي نستخلصها من العمل مع التنسيقيات اولها اهمية توحيدها وتنظيمها في اطار تكتل واسع ثم لفها على ملف مطلبي واحد وتذويب التناقضات الثانوية بين فئات رجال ونساء التعليم والتي توظفها الدولة للمناورة على الاستجابة للحقوق ثم وحدة الدينامية النضالية .. التوجه النقابي الديمقراطي ارتكب الكثير من الأخطاء في العلاقة مع التنسيقيات مثلا الانسياق وراء التيارات الشعبوية والعفوية وفرط التسامح معها رغم تاكد اختراقها من الأصولية وتيارات سياسية عميلة وأو مراهقة...

في العلاقة مع الأهل الاباء والأمهات التوجه الديمقراطي لم يفتح اي لقاء مع فدرالية الآباء والامهات ولم يتوجه لهم بالخطاب الا نادرا .. كما أنه تحت ضغط الحراك وإغراقه في العفوية والاقتصادوية لم يرفع بقوة مطلب FNE في الإصلاح البيداغوجي وشعاراته حول تحصين وحماية التعليم العمومي وبذلك لم يستطع تحويل تعاطف الاسر مع معركة رجال ونساء التعليم الى انخراطهم مباشرة في معركة التعليم العمومي كما اننا لم نشتغل على تاكتيك اعادة بناء الحركة التلاميذية وتفعيل الجبهة الإجتماعية المغربية لانها معنية بالمعركة وتركناها للانتهازية النقابية ... التي اختارت السلم الاجتماعي ...

الحراك التعليمي: السياق، النتائج والدروس

عرفت السنة الدراسية 2023/2024 في بدايتها حراكا احتجاجيا لشغيلة قطاع التعليم، لعله كان الأبرز في تاريخ المؤسسات التعليمية. ومن بين الأسباب المباشر لاندلاع هذا الحراك هو صدور النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، بالإضافة للوضع المتردي أجريا والهشاشة الشغلية المتفاقمة أيضا في هذه الوزارة، بالإضافة لعدد كبير من الملفات الفئوية.
ولعل تفاقم الغبن والإستياء المتواصلين على مر عهود عند الأستاذ والأستاذة ابتداء من ستينيات القرن الماضي وتوالي ما سمي بالإصلاح التعليمي، من بين الأسباب غير المباشرة التي فجرت هذا الغضب العارم. نعم إنه الإحساس بالذل والتجريح المتراكم وتدني المكانة الإعتبارية لمربيي ومربيات الأجيال ودورهم المحوري في بناء الأمم والحضارات. نعم أيضا الحراك كان شعاره الكرامة أولا.

يونس قادري

السياق:

استمر الحراك التعليمي لثلاثة أشهر، خاض خلالها رجال ونساء التعليم ببلادنا معركة نضالية ضد السياسات الطبقية للحكومة البرجوازية وسياساتها التخريبية في قطاع التعليم، وانصياعا لتوجيهات الدوائر المالية العالمية، انطلاقا من تقرير البنك الدولي الخاص بالتعليم في المغرب سنة 1995، وهو الشيء الذي تفاعلت معه الدولة بإصدار ما سمي بالميثاق الوطني للتربية والتعليم في بداية الألفية الثالثة والذي طرح مجموعة من الإصلاحات كان أبرزها مساهمة الأسر في تعليم أبنائهم وبناتهم، وتم اعتبار هذا المخطط خلال العشرية الأولى (2000-2010) أبرز مخططات الدولة، ليتضح فشله قبل انتهاء هذه العشرية، ما دفع الدولة لتبني مخطط أسموه «المخطط الاستعجالي» 2009-2012، حيث تم رصد ميزانية كبيرة له لتسريع المخطط الأول، سرعان ما فشل هو الآخر، وضاعت الميزانيات الضخمة بدون محاسبة. كما اتضح في تلك المدة الرؤية الواضحة للدولة فيما يخص التعليم، وتمثل ذلك في دستور 2011 الذي جاء للالتفاف على مطالب وضغط الشارع من خلال الحركة المجيدة 20 فبراير. دستور 2011 الذي لا يعتبر التعليم حق من الحقوق كما جاء في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويعتبر أن مسؤولية الدولة هو عملها فقط على توفير التعليم وفق المستطاع. لتتجه الدولة مجددا لطرح البديل من المخططات في هذا القطاع كالرؤية الإستراتيجية 2015-2030 وخارطة الطريق، المؤطرة بالقانون الإطار 51-17، والذي سبقته محاولة ضرب الوظيفة العمومية بفصل التوظيف عن التكوين سنة 2015-2016 وترجم ذلك مع التشغيل بالعقدة سنة 2016 لتقضي على الوظيفة العمومية في قطاع مهم للدول وهو قطاع تكوين وتربية الأجيال القادمة من خلال مدرسة عمومية مجانية. لنخلص للنظام الأساسي 2023 أو نظام المآسي المهدد للشغل القار والمكرس للهشاشة في قطاع تسعى فيه الجهات الوصية لخوصصته.

هذه المعركة التي خاضها نساء ورجال التعليم بكل وحدة وتماسك للمطالبة بإسقاط النظام الأساسي، الذي بدأ الحوار في شأنه منذ مدة بالجلوس مع النقابات الأكثر تمثيلية، والتي وقعت اتفاق 18 يناير 2022 لحل بعض الملفات ومأسسة الحوار، لكن للأسف لم تلتزم الوزارة (الدولة) بالخلاصات والحرص على المضي قدما في مناقشة بنود النظام الأساسي، هذا النقاش الذي ظل سريا لولا الجامعة الوطنية للتعليم FNE التي كانت تخرج دائما بعد أي حوار لتقديم ما تم مناقشته، الأمر الذي كان يزعج السيد الوزير والطرف المحاور، بعد أن طالبهم لأكثر من مرة بعدم تقاسم ما يتم نقاشه في الحوار مع العموم، ونظرا لرفض النقابة المذكورة، واستمرارها في كشف النقط التي يتم نقاشها، معتبرة أن ذلك يهم كل نساء ورجال التعليم، ومن حقهم الإطلاع عليه. هو ما دفع المسؤولين لطرد النقابة من الحوار بعد رفضها توقيع الاتفاق حول مضامين النظام الأساسي، وهي خطوة انبثقت عن المجلس الوطني لل FNE، بينما وقعت الاتفاق النقابات الأخرى يوم 14 يناير 2023، وهكذا قررت الوزارة إبعاد FNE كنقابة من بين النقابات الأكثر تمثيلية، من الحوار بشكل غير قانوني، ولم تحترم الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد.

كرونولوجيا المعركة:

في بداية هذه السنة الدراسية 2023-2024 وقبل إصدار النظام الأساسي، تكون ما يعرف بالتنسيق الوطني لقطاع التعليم، والذي أصبح يضم 26 مكونا في ذروة الحراك (تنسيقيات وجمعيات ونقابة FNE) وهي سابقة كون نقابة تنسق بشكل قوي مع تنسيقيات وجمعيات. وأصبح المشهد فيما بعد أكثر قوة بظهور واستمرار تنسيقيات أخرى وأصبحت الوحدة الميدانية أقوى.

الأسبوع الأول: بدأ الحراك بالدعوة للإحتجاج أيام 2 و3 و4 أكتوبر 2023 عبر وقفات داخل المؤسسات التعليمية وإضراب يوم 5 أكتوبر 2023 مرفوق بمسيرة وطنية دعى لها التنسيق الوطني من أمام وزارة التربية الوطنية نحو البرلمان، بينما دعت تنسيقية أساتذة التأهيلي لوقفة أمام البرلمان.

الأسبوع الثاني: استمرت الوقفات داخل المؤسسات بشكل تلقائي لمدة ساعة واحدة بالنسبة للتنسيق الوطني، بينما توقف ساعتين لتنسيقية أساتذة التأهيلي مع إضراب 11 أكتوبر.

الأسبوع الثالث: العطلة البينية الأولى.

الأسبوع الرابع: وفي غياب أي تفاعل من طرف الوزارة الوصية وبعد العطلة البينية الأولى، دعى التنسيق الوطني مجددا لإضراب عام أيام 24 و25 و26 أكتوبر ووقفات أمام المديريات الإقليمية يوم 26 أكتوبر، واستمرار الوقفات داخل المؤسسات. أما تنسيقية التأهيلي دعت لإضراب لمدة يومين 24 و 25 أكتوبر ووقفات أمام الأكاديميات يوم 25 أكتوبر.

الأسبوع الخامس: نهاية الأسبوع الرابع تم تأسيس التنسيقية الموحدة التي كثر الحديث عن الجهات التي دعت لتأسيسها وخلفياتهم وفي اجتماعها التأسيسي بالدار البيضاء الذي تم داخل خيمة (تم توثيقه بواسطة صور من هاتف محمول، الجهاز الذي أصبح يصادر في باقي المجالس الوطنية اللاحقة لهذه التنسيقية) دعت لإضارب وطني أيام 31 أكتوبر و1 و2 و3 نونبر وتجسيد وقفات أمام المديريات يوم 2 نونبر، أما تنسيقية التأهيلي فدعت للإضراب من 31 أكتوبر إلى 2 نونبر، ونزولا عند مطلب الوحدة النضالية غير التنسيق الوطني لقطاع التعليم برنامجه النضالي ودعى بدوره لإضراب وطني أيام 31 أكتوبر و1 و2 نونبر وتجسيد وقفات أمام الأكاديميات أو المديريات الجهوية يوم 1 نونبر بالإضافة للوقفات داخل المؤسسات.

الأسبوع السادس: كان قد سبق للتنسيق الوطني أن دعى لإضراب وطني أيام 7 و8 و9 نونبر ومسيرة وطنية ممركزة بالرباط يوم 7 نونبر تنطلق من أمام البرلمان لتتجه نحو الوزارة، وهو نفس برنامج تنسيقية التأهيلي أما التنسيقية الموحدة فدعت للإضراب أيام 7 و8 و9 و10 نونبر واستمرار الوقفات داخل المؤسسات.

الأسبوع السابع: دعى التنسيق الوطني لإضراب وطني أيام 14 و15 و16 نونبر ووقفات أمام المديريات الإقليمية يوم 15 نونبر، وهو نفس برنامج تنسيقية التأهيلي والموحدة دعت لإضراب أيام 13 و14 و15 و16 نونبر ووقفات يوم 15 نونبر أمام المديريات الإقليمية أو الجهوية.

الأسبوع الثامن: وفي غياب أي تفاعل للحكومة والوزارة الوصية دعى التنسيق الوطني لإضراب أيام 21 و22 و23 نونبر ووقفات أمام الأكاديميات يوم 22 نونبر. نفس الشيء بالنسبة لتنسيقية التأهيلي والموحدة 4 أيام.

الأسبوع التاسع: التنسيق الوطني دعى مجددا لإضراب أيام 27 (رفضا للحوار المغشوش مع النقابات الأربع) و28 و29 و30 نونبر مع وقفات يوم 29 أمام الأكاديميات أو المديريات الإقليمية، وتجسيد الوقفات بالمؤسسات لمدة ساعتين بعدما كانت دائما ساعة واحدة. أيضا التنسيقية الموحدة 4 أيام والتأهيلي.

الأسبوع العاشر: (عطلة بينية 2) التنسيق الوطني دعى لإضراب أيام 5 و6 و7 و8 دجنبر ووقفات على مستوى الأقطاب طنجة وفاس ومراكش يوم 6 دجنبر. في حين الموحدة والتأهيلي لم تدعوان للإضراب والتحقا بمسيرة الأقطاب.

الأسبوع الحادي عشر: بعد توقيع إتفاق 10 دجنبر بين الوزارة والنقابات الأربعة، التنسيق الوطني دعى لإضارب وطني أيام 13 و14 و15 و16 ووقفات داخل المؤسسات لساعة واحدة وتجسيد أشكال نضالية يوم 14 دجنبر إقليمية أو جهوية لكون مخرجات الحوار لا تصل لمتطلعات الشغيلة. أيضا الموحدة 4 أيام والتأهيلي نفس البرنامج.

الأسبوع الثاني عشر: خلال الأسبوع الحادي عشر (10-16 دجنبر) تم استدعاء الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE للحوار يوم 14 دجنبر لكن النقابة رفضت الحضور إلا برفقة باقي التنسيقيات سواء داخل التنسيق الوطني أو خارجه (التنسيقيات التي رفضت دخول التنسيق الوطني لتواجد FNE)، الأمر الذي تم بالفعل. وقد دعت النقابة لإجتماع تنسيقي بين التنسيقيات صباح 14 دجنبر للإعداد للحوار مع الحكومة، لكن التنسيقيات خارج التنسيق الوطني تخلفوا عن الحضور. وأثناء الحوار سجلت مجموعة من الممارسات كعدم ضبط آليات الترافع والحوار وبعض التصرفات لا تعكس مكانة رجل وإمرأة تعليم وعدم استحضار جسامة المهمة، وغياب الوعي بالخصم الحقيقي والتنصل من الحضور ككتلة واحدة رفقت النقابة المناضلة والحديث في مشاكل شخصية بدل استحضار تمثيل أكثر من 350 ألف أستاذ وأستاذة ... وهو اللقاء الذي حضر له 24 ممثل عن الشغيلة التعليمية.

في اليوم الموالي 15 دجنبر كان مقررا لقاء ثاني بين الطرفين، ودعت مرة أخرى النقابة التنسيقيات لإجتماع تنسيقي صباحا لكن التنسيقيات خارج التنسيق الوطني لم تحضر مرة ثانية. كما رفضت مجددا الحكومة حضور التنسيقيات قبل 15 دقيقة من اللقاء الذي كان قد تقرر في اليوم السابق، لكن النقابة تشبثت بحضورهم. رجع الوفد المفاوض FNE والتنسيقيات لمقر النقابة للتداول في سبل التفاعل مع المستجد، وبعد شد وجذب بين الأطراف وصراع بين ممثلي التنسيقية الموحدة فيما بينهم (الوصول لمستوى غير لائق) واتخاذ قرارات لحظية لممثلي هذه التنسيقية أمام باقي التنسيقيات من قبيل الدخول بعدد معين أو عدد آخر مع التنسيق الوطني أو رفض الدخول معه إطلاقا بل طرح التوقيع على الإتفاق مع الحكومة كتنسيقية (البحث عن شرعية ما) القرارات التي كانت تعبر عن ديمقراطية ممثلي هذه التنسيقية في علاقة مع من كانوا يمثلون. بعد كل ذلك اقترحت النقابة تمثيل كل تنسيقية بممثل واحد لكل من الموحدة والتأهيلي وممثلين عن التنسيق الوطني الذي يضم 26 مكون وممثلين عن النقابة. المقترح الذي تم رفضه من طرف التنسيقات خارج التنسيق الوطني، ما يوضح غياب الثقة بين الأشخاص المنتمين لنفس التنسيقية. وقد تعذر البعض بتمثيلية الأسلاك الثلاثة متناسيا كون النقابة لها تمثيلية كل الأسلاك وما بعد الأسلاك الثلاثة وعمال النظافة والطبخ والحراسة والتعليم الأولي والموظفين في الإدارات المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية والمبرزين وكل التنسيقيات ...

تم اللقاء يوم 16 دجنبر بين التنسيق الوطني والوفد الحكومي الذي تقدم بعرض وكان مستعدا للتوقيع بعد صياغته في اليوم الموالي. رفض التنسيق الوطني التوقيع إلا بعد الرجوع لقواعده، وبعد عقد المجالس الوطنية للتنسيقيات والنقابة، عقد اللقاء التنسيقي للتنسيق الوطني والذي عرف نقاش حاد بين مكوناته ليخلص لإضراب يومي 21 و22 دجنبر. وقبل ذلك وقبل التوصل بخلاصات الحوار أعلنت الموحدة إضراب أيام 19 و20 و21 و22 دجنبر ووقفات داخل المؤسسات لساعتين ووقفة مركزية يوم 21 دجنبر وهو نفس برنامج تنسيقية التأهيلي. تلقى التنسيق الوطني رسالة مفادها انتهاء الحوار معه من طرف الحكومة، ليعلن التنسيق الوطني إضراب ل 4 أيام مع باقي التنسيقيات وأشكال إقليمية يوم 21 دجنبر، التنسيق الذي كان قد دعى لإضراب فقط يومي 21 و22 دجنبر تعبيرا منه على نيته في استمرار الحوار الجدي والفعال لحل المشاكل باستثناء تنسيقية المفروض عليهم التعاقد التي دعت ل4 أيام وهي من داخل التنسيق الوطني.

ومن المعلوم أن هذه المرحلة بدأ الهجوم يشتد على المعركة من طرف الحكومة سواء اعلاميا أو عبر النقاش الدائر داخل البرلمان وتراجع التعاطف الشعبي مع الحراك، وبداية التراجع النسبي لنسب الإضراب.

الأسبوع الثالث عشر: وفي إجتماع للمجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي يوم 25 دجنبر وبعد الإطلاع على أهم مقترحات العرض الحكومي فوض للمكتب الوطني التوقيع من عدمه كما ناقش المجلس الوطني أهم المستجدات والتطورات التي عرفتها المعركة، واستحضر كل السناريوهات المحتملة.

وقبل توقيع كل النقابات الأكثر تمثيلية على اتفاق 26 دجنبر كانت التنسيقيات داخل التنسيق الوطني قد دعت لإضراب أيام 26 و27 و28 و29 والتنسيقية الموحدة. أما تنسيقية التأهيلي فقد عرفت انقساما بعد صدور خلاصات المجلس الوطني الذي قرر تعليق المعركة.

الأسبوع الرابع عشر: بعض التنسيقيات أيضا دعت لإضرابات أيام 3 و4 و5 يناير 2024 وهو الأسبوع الذي انتهى على ايقاع التوقيفات المؤقتة عن العمل لما يفوق 500 أستاذ وأستاذة.

الأسبوع الخامس عشر والأخير: دعت بعض التنسيقيات لإضراب يومي 9 و12 يناير 2024 تم تجسيد اليوم الأول ليتم رفع المعركة قبل تجسيد اليوم الآخر.

بعد ذلك تراجعت التنسيقيات عن دعم الموقوفين والموقوفات التي تسببت في توقيفهم وتوقيفهن.

يتبع 16

بيادر ولت

محمد الوهابي

ألوذ بظل شجرة زيتون لم يصلب عودها بعد، لأرتاح قليلا، واخذ نفسا من ماء ودخان. قبل النهوض من جديد، لمواجهة الحر، الذي لايهبط من وهج الشمس فحسب بل يصعد من بين سيقان السنابل، ولمسح مزيد من العرق واحتمال تعب اخر، لأجل لقمة لاتسمن حاضرا ولاتغني غدا عن سؤال اللقمة المستدام ! وفي خيالي سنابل من زمن ولى، بلا رجعة، عندما كان المطر لايخلف كثيرا مواعيده، كما كانت الحرارة أقل استعارا، إضافة الى الأرض التي كانت لم تُستنزف خصوبتها بعد، كما أن الأسمدة كانت متاحة للفلاحين وذات جودة(عكس الحال الان في البلد المصدر الاول لتلك المادة ؟)، وزيادة على كل ذلك، كان جيل اخر، جيل الاباء، هو من ينهض بأعباء الزراعة. وكان له ارتباط أعمق بالأرض، ونظرة أخرى الى العمل الزراعي، تكاد تقدسه ولنا في البيادر التي كانت تُخلع النعال عند عتباتها أبرز مثال، وتلك النظرة كانت تستتبع فعلا زراعيا متقنا، يحقق إشباعا عاطفيا أيضا ! لكنه زمن ولى، وبلا رجعة، وولى معه أولئك الرجال، وحل محلهم جيل جديد، له تطلعات مختلفة، ويمارس العمل الزراعي مرغما، ودون حب، كمن ينال عقابا لامفر منه، ولم يعد هناك أي إتقان، ولاخصوبة ولاأسمدة..... إلخ، إذ انتقل الركض اللاهث أيضا، الى هذا المجال، وصار الرهان هو الإنتهاء منه بأقصى سرعة ممكنة، لتقديم الحصاد، في الأخير، وجبة سريعة لماكينة الدرس كي تبتلعها فورا..وتشتت خطانا بين بطء الدواب وسرعة الالة ! لقد تقزمت السنابل الان، وصارت سيقانها أقصر وعدد حباتها أقل، وصار يكفي لحصادها منجل صغير، كما يمكن للنساء أن يحصدن القمح، وهذا كان حكرا على الرجال من قبل، حيث كانت سيقان السنابل أصلب وأصعب على أكف النساء (وهذا مثال للمساواة في التعب، في العالم القروي، بين النساء والرجال، حيث سيقان السنابل صارت لطيفة !) ؟ لم تتقزم السنابل فحسب، ومعها المردود من الحب والتبن، بل تقزمنا نحن أيضا، نحن الأجيال الجديدة، حيث صرنا، في الغالب، أقل حجما، لاطولا ولاوزنا، من جيل ابائنا وأجدادنا. كما تقزمت علاقتنا بالأرض، وأصبح العمل الزراعي مجالا اخر لبروز انتهازية أخرى، إنتهازية جيل الفلاحين الجدد في علاقتهم بالأرض وغلتها ! لقد تقزم كل شيء، في هذا البلد القزم، أمام كبار العالم..وأمام صغار فلاحيه، رغم تضخم ظله وتمدده كالمطاط، حيث يمكن للأقزام، في أوقات محددة، أن يحوزوا ظلالا جبارة..!

بوح الجدار

عبداللطيف صردي

تفتح المدن صدرها للغرباء. تضمهم كأم حنون بلا مقدمات ولا مناجاة، وحين يخيم الليل ويتسكع الوافدون في باحاتها ودروبها وفنادقها البئيسة .يعرفون المدينة من قماماتها وحاناتها ومجانينها وكلابها الضالة والاسنان النخرة لنسائها .واذان الفجر. وديباجات صحفها. وصحون وكؤوس مقاهيها وشاهدات لحودها وصفير قطاراتها. ونشرات اخبارها السريعة. وهتافات وفوضى ميادينها وأعقاب سجائر مقاهي قمارها. وتقارير صغار وشاتها وهذا الامر لا يعنيني .لأني كنت حدرا وخجولا .ومن يصارع لا يخجل .ربما هذه الآفة او الخصلة اعفتني من عواقب الدهر .و ربما جنبتني متاعب لا طاقة لي بها .متاعب استفاض رفاق في دكرها كل مساء سبت. حين نتحلق حول صحن سمك وذكريات اعتقال رفاق. لم يمسني مكروه ولكن حملت السجن في قلبي خوفا .وكانت امي تزورني في تلك القرية النائية كلما بدا لها اياد غليظة لزبانية ذلك الزمن الموحش في رؤية المنام. ربما اظهر لها مصفد اليدين والقلب مكسور الخاطر او تصلها استغاثاتي.

وكنت وحدي ألوذ بصمتي كلما حللت بهذه المدن الجاحدة. وأخلد للنوم باكرا .لأن ليلها لا يعنيني. بقدر ما يعنيني هذا الحائط الذي اسندت له ظهري باطمئنان حينما كانت الحواضر تحيط بها حصون وتغلق ابوابها ليلا خوفا من هجمات البدو زمن القحط او من اوبئة او حركة (مع تسكين الراء وعدم تفخيمها) سلطان جائر مع جباته لأخذ مكوس أقر علم مقاصدي عدم شرعيتها او القراصنة. أو افات اخرى غير واردة في تاريخ الاعيان لابني خليكان. والادب السلطاني. ولكن وردت مع عالم الاقتصاد المصري المقريزي في زمان غابر وزيني بركات لجمال الغيطاني.

ولما عينت بتلك القرية طلب مني كرفيق الا تطأ رجلاي ماخورها لأنه ببساطة وكر للجاسوسات في صورة مومسات وكذلك كان. وسبق أن كتبت عن ماخور العفة وتلك قصة أخرى.

حول تساؤل مستفز: «هل بوسع الفلسفة أن تغير الحياة؟»

نورالدين موعابيد

الظاهر أن الفكر المتوثب، الرصين، الرزين ليتبرأ من أيّ اهتزاز ارتدادي، نكوصيّ.. ولذلك يتأبّى على أن يتجاهل ما راكمته البشرية منذ جينيالوجية انتقالها المظفر من الطبيعة إلى الثقافة. أقول، ما أقول بأسى وحسرة بعد أن أثار انتباهي التساؤل المذكور في عتبة هذه المساهمة، الوارد في العدد: 160، من المجلة الفلسفية (2022. ص:08). وقد كانت إثارة سالبة فيها غير يسير من الافتئات زيفا وحيفا ضد الحقائق الموضوعية؛ إذ الحق أحقّ أن يُتبع، مهما اختلفت مرجعيته/مرجعياته، نحو ما ردد معمّم متنور(رفاعة رافع الطهطاويّ)، ولاسيما أن جوهر الماركسية -اللينينية ، أسّا وأساسا، هو التغيير الجذريّ، ومن من اليساريين، بمختلف أطيافهم، لا يَحفظ قول Marx: «لم يعمل الفلاسفة حتى الآن إلا على تفسير العالم، في حين كان عليهم أن يعملوا على تغييره»؟!.. وهو تغيير مرتهن -لا محالة-بالوعي والصراع الطبقيْن، بل إن كتابات معاصرة كثيرة، يخطئها العد، تؤمن ب Marx حيّا Marx vivant.

وجاراه Lénine، وبخاصة حين طرح سؤاله الخالد، المخلد: «ما العمل؟ مسبوقا بسؤاله الآخر: «من المسؤول؟». ولك أن تلاحظ، عزيزي القارئ اللبيب، كيف تعمد توظيف «من»المستفهمة عن العاقل، قاطعا دابر أيّ تصور غيبيّ يحاول إعفاء مسؤولية الإنسان عن/في تحريك التاريخ، أوفي تعطيله، ومن ثمة، إعادة إنتاج هياكله السائدة استبدادا، واستعبادا. وحتى أكون ملتزما أبجديات الكتابة المنهجية، أورد بعض ما قاله صاحب التعقيب: «إن الفلسفة بهذا الهمّ-كونها إحدى طرائق الحياة(العيش)-وُلدت في رحم الإغريق، كما وضح Pierre Ha-dot، فأن تكون رواقيا أو أبيقوريا أوكلبيا Cynique، أو أفلاطونيا، معناه أن تحتفي بتغيير الحياة.. «(التعقيب نفسه، الصفحة نفسها). وعنده أن الفلسفة تريد تغيير «طعم الحياة Le goût de la vie»، ساعية إلى أن تغدو تلك الحياة أكثق plus intense، وأكثر امتلائية طالما حافظت على «التساؤل والدهشة-l'éton-nement .

إن نمذجة العالم لن تكون إلا من صنائع الفكر الناقد، هذا الفكر الذي علمنا إياه الفكر الماركسيّ -اللينينيّ وهو يحلل الواقع الملموس، تحليلا ملموسا كذلك، بالإضافة إلى أنه لا ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية.

أخيرا، قد يكون في هذه الإضاءة ما يُسائل تعسف صاحب التعقيب (Char-les Pépin) وتجريه، على الرغم من أن الحقيقة دائما محتجبة.. أما في الذيل والتكملة فإنني أقول مع Alain، ما تبناه Derrida:»أن تفكر معناه أن تقول لا Penser c'est dire non«

يونيو2024

جحيم الكوميديا

محمد ايعزة

يَعبرونَ الجسرَ في الصبحِ خفافًا
أضلعي امتَدَّتْ لَهُم جسْرًا وَطيدْ
من كُهوفِ الشرقِ، مِنْ مُستنقعِ الشَرقِ
إلى الشرقِ الجديدْ
أَضْلُعي امْتَدَّتْ لَهُم جسرًا وطيدْ
سوفَ يَمضونَ وتَبْقى
صَنمًا خلَّفَهُ الكهَّانُ للريحِ
التي تُوسعُهُ جَلْدًا وَحرْقَا
فارغَ الكَفَّيْنِ، مصلوبًا، وحيدْ
في ليالي الثَّلْجِ والأفقُ رمادُ
ورمادُ النارِ، والخبزُ رمادْ
جامدَ الدَّمْعَةِ في لَيْلِ السهادْ
ويوافيكَ معَ الصبحِ البريدْ:
صَفحَةُ الأخبارِ.. كمْ تجترّ ما فيها
تُقَلِّبها.. تُعيدْ..!
سوفَ يَمضونَ وتبقى
فارغَ الكَفَّيْنِ، مصلوبًا، وحيدْ.

اخرسي يا بُومةً تقرعُ صدري
بومةُ التاريخِ منّي ما تريدْ؟
في صَناديقيَ كُنوزٌ لا تَبيدْ:
فرحي في كُل...

■ بمناسبة ذكرى رحيل الشاعر اللبناني د. خليل حاوي (في 6 يونيو 1982) .

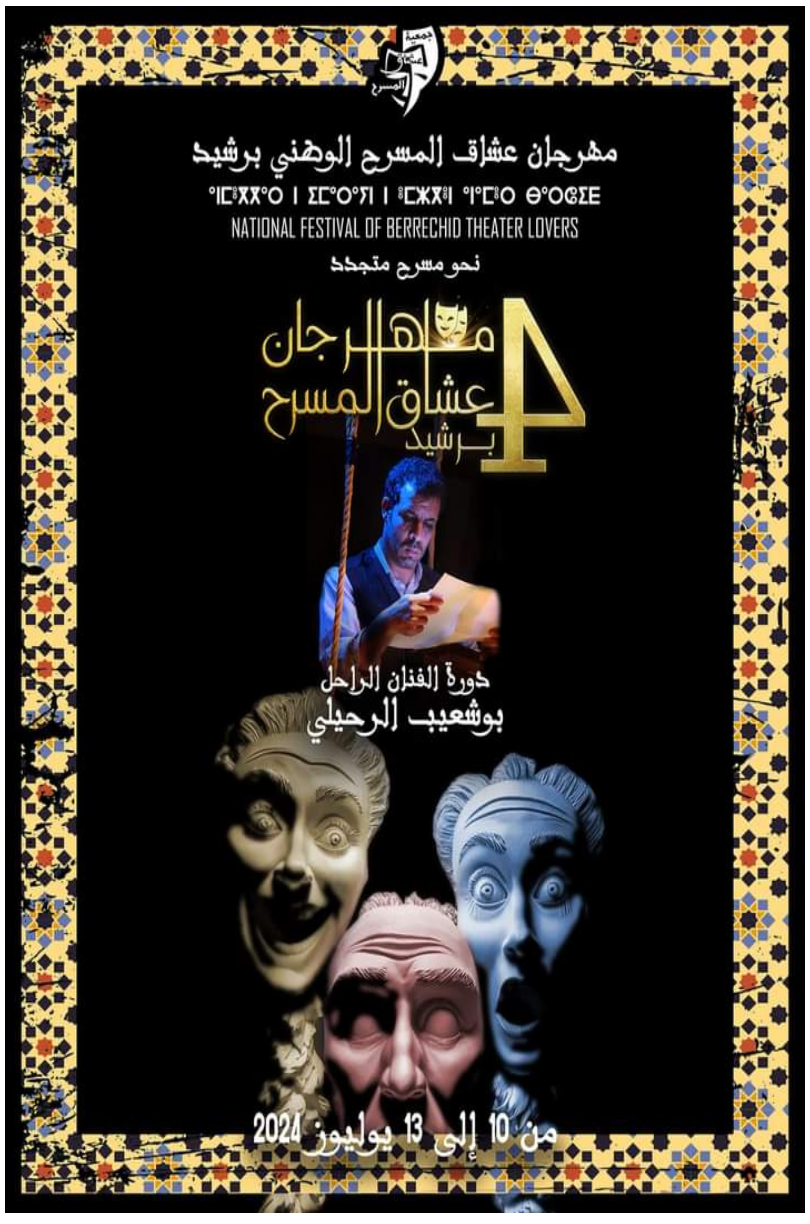

اشنيفخ علي:

استطاع الحراك التعليمي الأخير ان يعيد للاحتجاج الميداني بريقه وفعاليته

تقديم

تستضيف الجريدة في هذا العدد الأستاذ اشنيفخ علي، نائب الكاتب الاقليمي لطنجة اصيلة. الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي-عضو اللجان الثنائية عن فئة الثانوي التأهيلي. وذلك في إطار تناول الجريدة لموضوع الحراك التعليمي الذي عرفه قطاع التعليم خلال الموسم الدراسي الحالي . نشكر الرفيق على قبوله دعوة الجريدة.

■ عرف المغرب طيلة الدورة الأولى من الموسم الدراسي الحالي نضالا غير مسبوق، في أشكاله وقوته وطول مدته، لرجال ونساء التعليم، رغم كل الأساليب القمعية والزجرية التي واجهت بها الحكومة المخزنية هذا النضال. بماذا تفسرون قوة هذا الحراك؟

● **تخضع عناصر قوة أو ضعف أي حراك اجتماعي أساسا للشروط الذاتية والموضوعية المحيطة به، ومدى قدرة تجاوز هذه الشروط وكيفية تغيير موازين القوى لصالح الشغيلة هي المقياس الحقيقي لقوة الحراك.**

لقد انبعث الحراك التعليمي في سياق عام سمته الأساسية الهجوم على كل القطاعات الاجتماعية عبر سياسات وخيارات اقتصادية ليبيرالية تستجيب لإملاءات المؤسسات المالية الدولية،وقد كان نصيب قطاع التعليم ملحوظا، فيمكن تكثيفه في نقطتين أساسيتين: أولهما سن نظام التعاقد وضرب الحق في الوظيفة العمومية، وثانيهما التأشير على التراجع على مجانية التعليم، الملاحظ ان الفئات المستهدفة هي الفئات و الطبقات الشعبية المنتفعة بشكل مباشر من التعليم العمومي سواء كشغيلة تعليمية تم ضرب حقها في الوظيفة العمومية أو تلاميذ ومتعلمين الذين بدورهم ضرب حقهم في التعليم المجاني، وقد كان الحراك بمثابة صوت لهذه الفئات، وهذا ما يجسد العمق الشعبي للحراك التعليمي، يمكن القول ان هذه احدى نقاط قوته.

من جهة أخرى، استطاع الحراك الاخير ان يعيد للاحتجاج الميداني بريقه وفعاليته بعد أن عاش العمل النقابي حالة من النكوص والاهتزازات على مستوى الفعل الميداني بفعل فاعل، حيث اصبح العمل النقابي محصورا من داخل المقرات، واقتصر على الحوارات المغشوشة/الفوقية بمعزل عن الحضن الجماهيري، والحق ان النضال الميداني سيتعزز أكثر بظهور تنسيقيات مناضلة مما أحدث زخما ميدانيا ملحوظا،ويمكن القول أن إحدى جوانب قوة الحراك تكمن أيضا في هذا التكامل الذي حصل بين الفعل الميداني الذي جسدته التنسيقيات والتأطير النقابي الذي واكبته الجامعة،وقد كان التنسيق الوطني هو الاطار الذي احتضن هذا التكامل وجمع القوى الفاعلة ميدانيا في توليفة تنظيمية/ التنسيق الوطني الذي يرجع له الفضل في تأطير المعارك الميدانية (إضرابات، وقفات، مسيرات إقليمية وجهوية ووطنية...) كان بمثابة الآلية التي ساهمت في انخراط غير مسبوق للشغيلة التعليمية بنسبة قاربت 100% وتنفيذ خطوات البرامج النضالية التي كان يدعو اليها التنسيق الوطني. وبقية التنسيقيات.

■ أثار هذا الحراك الجدال حول النقابة باعتبار الدور الذي لعبته التنسيقيات هذا الحراك، كيف ترون التعامل الذي مارسته النقابات طيلة هذا الحراك؟

● **في البداية لابد من التدقيق في طبيعة العلاقة مع التنسيقيات، من الخطأ احتكارشرعية أي فعل نقابي باسم التنظيمات النقابية فقط، أي فعل احتجاجي يرفع مطالب معينة تشترك فيها فئة واسعة من الشغيلة هو فعل نقابي، حتى لو أن القائمين عليه يرفضون ذلك، الجامعة الوطنية للتعليم لم يسبق لها أن صادرت حق الوجود لأي تنسيقية، نعتبرها قيمة مضافة في النضال الميداني، وتعبير عن خلل ما في النضال النقابي وجب تصحيحه،** فعلى عكس بعض الاطراف النقابية التي لم تكن تنظر بعين الرضى لهذا الوافد الجديد/القديم كنا كجامعة مرحبين،ولا نخجل من الإقرار بالواقع كما هو: لقد بدأت بعض التنسيقيات من حيث انتهت النقابات البيروقراطية التي تحتقر الفعل الميداني وتنظر اليه بنوع من الفوقية و التسفيه، من المخزي ان توقع على نظام أساسي ترفضه الشغيلة التعليمية، وتتماهى مع موقف الوزارة التي كانت تعتبر التعاقد مطلبا غير ممكن مناقشته أو إدراجه على جدول أعمال الحوار القطاعي.

الخلاصة أن التنسيقيات كان لها دور فعال في الحراك التعليمي، ولا يمكن انكاره، لكن هذا لا يمنع من نقد الجوانب السلبية التي صاحبت ظهور بعضها وأهمها بروز «نزعة اللانقابة» التي يستغلها اعداء النضال النقابي الجاد لتصفية حساباتهم وتوجيه المعارك.

إن التنسيقية مهما كبرت وتوسعت لن تكون بديلا للنقابة لأسباب مرتبطة بخصوصيات النضال النقابي، لهذا قد يضيع جهد وتضحيات أي تنسيقية إذا افتقد لأفقه النقابي.

■ شكل توقيف العديد من النشطاء في هذا الحراك إحدى الأساليب القمعية للترهيب والتخويف وفرض توقيف النضال التعليمي، ما تصوركم للمواقف والممارسات سواء من طرف النقابات أو التنسيقيات حول مشكل التوقيف وطرق حله؟

● **لكل معركة نقابية فاتورتها طبعا، وهذا أمر ثابت في تاريخ كيفية تعاطي الانظمة اللاديمقراطية مع الحراكات الاجتماعية،وقد تتنوع أشكال وأساليب القمع حسب السياقات وطبيعة المطالب وسقفها، لهذا كنقابة نخوض معاركنا ونطرح مطالبنا ونحن على استعداد لتجاوز كل أشكال القمع و التضييق بالصمود والتضحية، بل نعتبر ذلك جزءا من المعركة و مناسبة أيضا للكشف عن الجوهر القمعي للسلطة،** ماحدث في الحراك التعليمي من عقوبات التوقيفات التي طالت أكثر من 500 أستاذ(ة) لم يكن مستغربا، فمن جهة هو شكل من أشكال الانتقام من الحراك ووسيلة لزرع الترهيب للحد من كل أشكال بناء مواقف إيجابية تجاه الحراك، من جهة أخرى استثماردنيء للحظة ضعف التنسيق مرحلة ما بعد 26دجنبر، فالأمر يشبه اختطاف (رهائن) من أجل الضغط والابتزاز وتدبير هذه المرحلة من موقع قوة وفرض الأمر الواقع بخصوص مخرجات الحوار وآليات تنزيل نتائجه، للأسف نجحت الى حد ما في ذلك بإصرارها على تقديم اكثر من 200 أستاذ(ة) على أنظار المجالس التأديبية، وقد كان موقفنا واضحا بخصوص هذه المجالس برفض التوقيع على أية عقوبة تمس الموقوفين ورفض تسخير تمثيلية الموظفين في تجريم العمل النقابي، وطالبنا بإرجاعهم الى الاقسام دون قيد او شرط،والاعتذار منهم مادام أن التهم الموجهة لهم تخص مشاركتهم في الاحتجاجات وهذا مس بالحق في الحريات النقابية، بهذه المناسبة نحيي الزميلات والزملاء حين فعلوا مبدأ التضامن و تكلفوا بجمع مساهمات مادية **لزملائهم (الموقوفين/ات) تخفف عنهم اعباء التوقيف والحرمان من الراتب.**

إن الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من معركة الموقوفين التي امتدت لمدة أطول من مدة الحراك هوأن انهاء أي معركة نقابية لا يقل أهمية عن بدايتها، وكل خطأفي هذا الجانب قد يقوض المعركةويسلم المقود للطرف النقيض الذي سيعمل على إنهائها بطريقته الخاصة.

■ إذا عدنا إلى أسباب قيام هذا الحراك غير المسبوق، كان أهم مطلب لرجال التعليم سحب النظام الأساسي الذي أشعل الحراك، ما قراءتكم لمخرجات الحوار حول هذه النقطة؟

● **لقد رفعت الوزارة شعار إصلاح التعليم استجابة لإملاءات المؤسسات المالية المانحة بترشيد النفقات و تقليصها في قطاع التربية والتكوين واختارت لذلك بوابة الاستاذ بعدما حملته مسؤولية أزمة القطاع، واعتمدت على نسخ فلسفة تدبير مقاولتي إلى الوظيفة العمومية وقطاع التربية، ورصدت لهذا «الإصلاح» ميزانية 0dh، لازيادة في الأجور، لاتحسين ظروف العمل، ولا شيء إيجابي للأستاذ ما عدا تكريس الهشاشة و تسليع المدرسة العمومية،** كان النظام الاساسي في نسخته الاولى يهدف الى اقرار التعاقد، و التخلي عن الوظيفة العمومية في قطاع التعليم، كان نظاما أساسيا انتقاليا بهدف تدبير وضعية فئة المرسمين التي اعتبرها ضمنيا تتجه إلى الانقراض مستقبلا، في حين المستهدف هي الفئات الجديدة من داخل القطاع التي تتوسع سنة بعد أخرى عبر التوظيف بالتعاقد، والتي كانت قد اعدت لهم انظمة جهوية غير ممركزة قبل ان تتراجع عنها وتقترحهم كفئة داخل النظام الاساسي الجديد،لذا كان مطلب سحب هذا النظام ورفض كل اشكال ومناورات تجويده هو المطلب الصحيح، لقد نجح الحراك في ذلك وفرض اقرار نظام اساسي جديد بعد رضوخ الوزارة للحوار وكانت من بين نتائجه سن نظام اساسي موحد دون تفيئ ولا تمييز بين الشغيلة وهذا مكتسب وجب تثمينه وتعميقه وتتبع تنزيل مضامينه، بالإضافة الى انصاف بعض الفئات وإرجاع حقها في الترقية، والزيادة في الاجور، لم تستجيب الوزارة لكل مطالب الشغيلة التعليمية وهذا رهين بقوة الحركة النقابية و موازين القوى.

تهدف استراتيجية الاصلاح التي تعتمدها الدولة في قطاع التعليم الى خوصصته، لهذا على الحركة النقابية أن تكون على استعداد للمستقبل بتحصين المكتسبات وتنظيم صفوفها، وغير ذلك قد نشهد تراجعا أو هجوما مضادا من طرف الوزارة على كل ما حققناه.

تتمة 13

الحراك التعليمي: السياق، النتائج والدروس

النتائج:

مناقشتنا لنتائج الحراك مرتبط بملف الموقوفين، وباستثناء هذا الملف فيمكن أن نتوقف على مجموعة من الخلاصات، أهمها سبب الحراك وهو نظام المآسي الذي تم نسخه وتم التخلص من مجموعة كبيرة من النقط السلبية فيه (العقوبات، المهام، ساعات العمل ...) بل تم احراز تقدم فيه على مستوى التميز الذي كان حاصل بين أطر هيئة التدريس ...

استرجاع المسروقات من أموال الإقتطاعات لم تتحقق لكون الشغيلة لم تتراجع في تلك اللحظة (الاسترجاع كان رهين بالعودة).

إدماج الأساتذة أطر الأكاديميات تم فقط في شقه الإداري، أما المنصب المالي الممركز لم يتحقق النقطة التي تم التطرق لها في الجولة الأولى مع التنسيق الوطني.

الزيادة في الأجور الذي تم بنسبة معينة (أقل من المطلوب) .

كما تم التقدم في مجموعة من الملفات ... من الملاحظ أيضا أن بعض من هذه الملفات مرتبط بالتدافع النقابي، لكون بعض النقابات الموقعة ومن ورائها أحزاب الأغلبية الحكومية وجهات أخرى لم تشأ أن تنجح المعركة بقيادة نقابة غير مرغوب فيها، وبالتالي نهاية العمل النقابي البيروقراطي لهذه النقابات.

من هذه المعطيات لا يمكن القول أن المعركة كانت فاشلة أبدا، المعركة كانت ناجحة في تحقيق خطوات إلى الأمام. وأكدت حقيقة أن الوحدة النضالية هي السبيل لتحقيق المطالب والحفاظ على المكتسبات.

ملاحظات ودروس:

من خلال كرونولوجيا المعركة تتضح مجموعة من الملاحظات التي يمكن أن نستفيد منها، أبرزها:

الملاحظة الأولى أن معظم رجال وإمرأة التعليم لم يدركوا الترابط الجدلي بين مطالبه النقابية والمطلب السياسي بإصلاح المنظومة التعليمية، وبالتالي فهو لا يواجه مطالب نقابية بل سياسة تعليمية مفروضة من الصناديق الدولية التي تقرض الدولة، إذن المعركة لم تكن سهلة في مواجهة سياسة رأسمالية ومع خصم قوي قمعي لكل فعل احتجاجي.

الهجوم على الفعل النقابي من داخل فعل نقابي محض: فالفعل الممارس في هذا الحراك هو فعل نقابي سواء في تنظيم نقابي أو تنسيقية وطنية أو جهوية أو إقليمية أو تنسيق بين تنظيمين أو أكثر، وبالتالي فالملاحظ عند الغالبية العامة الخلط بين الفعل النقابي بمبادئه وأسسه وبعض الممارسات البيروقراطية المستشرية عند عدد كبير من النقابات. ومن الواضح أن الفعل النقابي ضروري لكل المأجورين والعمال لاسترجاع الحقوق والدفاع عن المكتسبات، ومن المهم جدا الإنخراط في التنظيمات النقابية ومحاربة الممارسات البيروقراطية، وهذا واجب لكل من يدافع عن مصالحه ومصالح الآخرين، وليس هناك خيار آخر، وهذا لا يعني كون بعض النقابات التي وقعت لا تضم عدد كبير من الأحرار والشرفاء.

من بين الأمور المهمة أيضا ضبط مسار المعركة والقدرة على التحكم في مسارها، ما يتطلب قيادة قوية موحدة ذات خبرة قادرة على رسم مسار للمعركة ودراسة كل التكتيكات المحتملة والوقت الملائم لتغيرها، قادرة أيضا على التأثير في الجماهير. قادرة أيضا على التفاوض بشكل قوي. التقدم المدروس والتراجع في حينه، بحيث تحافظ ما أمكن على وحدة الصف وبأقل الخسائر. وليس قيادة مزاجية تلعب على المزايدات غير المحسوبة ونشر الخطاب العاطفي والمغالطات بوعي وبدون وعي ... وكمثال هو عدد أيام الإضراب الذي اختاره التنسيق الوطني والمرتبط بقدرة التحمل مع طول المعركة، لكن من كان يدعوا إلى التصعيد في كل لحظة وحين لم يقدر على الرفع من عدد أيام الإضراب منذ البداية حتى النهاية.

ومن نتائج الإنقسام الحاصل على مستوى القيادات هو التشتت والضياع على مستوى القاعدة، وبالتالي فمن أضعف بشكل كبير هذه المعركة هو من اختار اللاوحدة، فبداية المعركة كانت من طرف التنسيق الوطنية الذي وصل لستة وعشرون مكون فهو من كان الحاضن المحتمل للكل. لكن تنسيقية التأهيلي رفضت بحجة تواجد النقابة، والسبب هنا ليس ما ذكرناه في الملاحظة الأولى ولكن لتواجد أشخاص محسوبين عن نقابات أخرى (تغليب مصلحة النقابة على مصلحة الشغيلة). أما التنسيقية الموحدة التي نشأت بعد بداية الحراك والتي تبين توجهها بعد ذلك كانت رافضة لدخول التنسيق الوطني مرة بسبب تواجد النقابة ومرة لأنها تريد الاستقلالية أو أنها تبحث عن شرعية ما ... ليتبين بعد ذلك الحقيقة للتنسيقيتين عندما أصبح «يضم» التنسيق الوطني فقط التنسيقيات ولم يطلبا الانضمام للتنسيق. وبالتالي من اختار اللاوحدة هو ما لعب لمصلحة النقيض.

كما لوحظ مجموعة من الأخطاء التنظيمية لأشخاص غير متمرسين، بالإضافة للخلط المستمر بوعي أو بدونه بين النقيض الحقيقي والطرف الممكن أن يكون حليفا، وتكرار بعض الأخطاء التي ارتكبت في معارك سابقة.

الخلاصة:

اليوم وبعد مرور أشهر على المعركة بنتائجها ومخلفاتها، قد نتفق بعدما كنا مختلفين على كون المعركة وصلت لأوجها في الأيام الأخيرة لسنة 2023، وأن الموقف الأصح هو التراجع الجماعي للحفاظ على الوحدة الجماهيرية خاصة إثر ظروف التراجع الملاحظ في أعداد المضربين، وتراجع التعاطف الشعبي خاصة بعد اتفاق 10 دجنبر، والهجوم بالإتهامات على رجال ونساء التعليم بكونهم يخدمون أطراف سياسية معينة، والإتفاق على سحب نظام المآسي واسترجاع المبالغ المنهوبة والتقدم في بعض الملفات الفئوية. هي العوامل التي كان من الضروري استحضارها والتفكير في وحدة الشغيلة ومصلحتها، الوحدة التي كان يجب الحفاظ عليها سواء بتحقيق نتائج كبيرة جدا أو بدون نتيجة، ومصلحة الشغيلة في الحفاظ على الطلائع المناضلة والمناضلة التي تم توقيفها بعد ذلك. وكان سيكون الطرح خاطئ لو استمرت المعركة بنفس التوهج الذي بدأت به. وقاومت هجوم الوزارة وحققت مكاسب أخرى. كل هذا يؤكد القراءة غير الصحيحة للحظة. إنها في الأخير معركة بطولية يجب الوقوف على أهم نقاط الضعف من أجل تجاوزها في المعاركة المستقبلية سواء للشغيلة التعليمية أو للمؤجورين والعمال في معاركهم.

الصراع الدولي في ظل الظرفية الحالية

ع. ب

روسيا والصين دولتان خرجتا من رحم ثورات. مثلهما مثل الفيتنام ودول أخرى. كل هذه الدول تتصارع من أجل الحفاظ على استقلالها وبناء اقتصاديات بلدانها في وضع دولي صعب، موروث عن الحرب العالمية الثانية. ولا زالت موازين القوى فيه مختلة لفائدة الإمبريالية الأمريكية وحلفائها الذي يلتفون على كل شيء، ويستعملون كل الوسائل من أجل ضمان السيطرة والهيمنة وتعميم وعولمة الرأسمالية . بل ويشكلون تهديدا مباشرا لكل شعوب العالم وللسلم العالمي.

روسيا والصين لحد الآن في موقع دفاعي. وهما يعلمان أن المنتظم الدولي بدوره لا زال خاضعا لنفس المنطق الناتج عن الحربين العالميتين الأولى والثانية . ويعلمان أن منطق القوة والمصلحة هو السائد. وأن العالم يتم ابتزازه من طرف الإمبريالية الأمريكية على الخصوص. ما يجري في غزة. وما جري في العراق وسوريا وليبيا والسودان في لبنان واليمن والتحرش المستمر بإيران ودول أخرى هي أمثلة تبين أن الامبريالية الأمريكية المتصهينة وربيبتها إسرائيل وحلفائها الغربيين مستعدون لكل أنواع الحرب و القتل والتدمير للحفاظ على مصالحهم وضمان سيطرتهم . وهم لا يتوقفون حتى في اللحظات التي تبدو كأنها لحظات « سلم». مخابراتهم تعمل ليل نهار. واعمال القتل والتصفيات والتخريب المباشرة أو بالوكالة مستمرة ولا تتوقف ضد كل قوى التحرر، وضد الدول المدافعة عن استقلالها. بل وضد كل النشطاء والمدافعين عن حقوق شعوب العالم . الصين رغم أنها دولة كبرى فهي تصارع أمريكا من موقع الدفاع عن نفسها وكونها مهددة بالقواعد الامبريالية الجاثمة في حدودها (تايوان). وروسيا استخلصت الدرس من تراخي بعض قادتها واوهامهم في إقامة علاقات السلم والشفافية مع أمريكا وحلفائها .وكونها أصبحت مهددة في كيانها عن طريق زرع القواعد التجسسية في خصرها (أوكرانيا). وكونها فقدت كثيرا من مناطق نفوذها. لقد اعتبرت روسيا حربها في أوكرانيا حرب دفاع عن الوجود. وهي كذلك.

يونيو 2024

من وحي الاحداث

الشعب السوداني بين مطرقة وسندان المؤسسة العسكريتارية

التيتي الحبيب

يقول المثل من اجل المشاكل الكبرى تستعمل الوسائل الكبرى. وهذا ما ينطبق على الحالة في السودان الذي عرف احد أهم نماذج الثورة الشعبية منذ دجنبر 2019 هذه الثورة التي تميزت عن باقي ما عرفته تجربة الشعب التونسي والمصري واليمني خلال العقدين الأخيرين. كانت الثورة السودانية مختلفة في الأهداف وفي الأساليب وفي القيادة السياسية لها. فإذا كانت السيرورات الثورية في باقي البلدان العربية والمغاربية تجري بمشاركة قوى الإسلام السياسي وخاصة فصائل الإخوان المسلمين فان الثورة السودانية كانت باستقلال بل ضد الإسلام السياسي وخاصة تيار الإخوان المسلمين الذين حكموا وتمكنوا من الدولة في السودان وتجدروا في دواليبها ومنها المؤسسة العسكرية.

منذ البداية تضح الطابع التقدمي للثورة السودانية وتشكلت قيادة ميدانية وسياسية كان عمودها الفقري الطبقة العاملة ومختلف الشرائح الاجتماعية الكادحة والمتوسطة ضحية نير نظام متسلط سخر خيرات السودان لمجموعة من اللصوص المحليين وأسيادهم الرجعيين في الخليج أو الامبرياليين. تمزق السودان وتولى أمراء الحرب مهمة اقتطاع أجزاء شاسعة من الأراضي الغنية ونهبوا ثرواتها الفلاحية والحيوانية والمعدنية.

اندلعت الثورة السودانية واستطاعت ان ترفع شعارا جديدا لم تسمع به شعوب السيرورات الثورية في المنطقة وهو المتمثل في إسقاط النظام وتفكيك النظام وتصفية النظام عوض الاكتفاء بإسقاط رأس النظام كما حدث في تونس ومصر.

تأكدت الطبقات السائدة والأنظمة الرجعية المساندة لها بأن الثورة السودانية ثورة طبقية شعبية نوعية ويمكنها ان تتحول إلى نموذج تحتديه الثورات الشعبية المقبلة كما حدث في التاريخ مع الثورة الاشتراكية في روسيا وفي الصين وغيرها من البلدان حيث تولى الشيوعيون قيادة الثورة والتغيير. ومن اجل مواجهة هذا المد الثوري المتجدد استعملت الطبقات السائدة طريقة جديدة وهي التضحية برأس النظام ولكن إدراج المؤسسة العسكرية في عملية انقلابية عبر مراحل يظهر معها وكأن الثورة تحقق شعار تفكيك وتصفية النظام. لكن المناورة فشلت في الجوهر رغم أنها انطلت على جزء من قيادة قوى الحرية والتغيير. وحده الحزب الشيوعي حافظ على التوجه والوضوح في أهداف التغيير الثوري. وبفعل تصاعد النضال الثوري للشعب السوداني تعرت المؤسسة العسكرية كجهاز للنظام السابق وآلة عسكرية في يد حزب الإخوان المسلمين.

لم تستطع الثورة السودانية أن تعالج مسالة المؤسسة العسكرية ولذلك بقيت هذه المؤسسة بشقيها الجيش والتدخل السريع في مواجهة الثورة السودانية. هكذا يتضح ومن خلال التجربة السودانية بأنه كلما بقيت المؤسسة العسكرية موحدة ولم يخترقها الصراع الطبقي ولم تتعرض للفرز الثوري فان الثورة تدخل الى عنق الزجاجة مما يهددها وقد يتسبب في انتكاسة طويلة الأمد على الثورة ويعزل القوى الثورية ويعرض جماهير الشعب للإحباط واليأس وهذا ما نجحت فيه لحد الساعة القوى الرجعية في السودان وحلفاؤها الرجعيون بالمنطقة وعبر العالم.